العراق محافظة المثنى

7 إستثمار المثنى

شباط ٢٠١٠

مجلة شهرية تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

■ رئيس الوزراء نوري المالكي يضع حجر الاساس لمشروع مدينة العاب السماوة

■ محافظ المثنى يزور هيئة الاستثمار
ويؤكد على دعمه اللامحدود لتوجهات الهيئة

هيئة استثمار المثنى تمنح الرخصة الاستثمارية الرابعة والثلاثون

هيئة إستثمار المثنى

2010

كانون الثاني 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
						1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31					

شباط 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28					

آذار 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31		

نيسان 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30

أيار 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

حزيران 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30		

تموز 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31						

آب 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31			

أيلول 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

تشرين أول 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

تشرين الثاني 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
						4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30		

كانون أول 2010

السبت	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31						

استثمار

مجلة شهرية
تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير
المهندس عادل داخل محمد

مدير التحرير
علي حنون ال معلا الشمري

سكرتير التحرير
كاظم مسافر عبد

التنضيد
زهراء نور الموسوي

التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطيه

متابعات
محمد قاسم عبد منصور / بتول جميل هلامة

التصوير
أمين علي داخل

البريد الإلكتروني
Samawa_investment@yahoo.com

موقعنا على الانترنت
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

العراق - محافظة المثنى
تصدر المجلة عن هيئة استثمار المثنى وهي دورية اعلامية مستقلة تصدر عن دائرة حكومية غير مسؤولة ولا تعبر بالضرورة عن آراء وطروحات ما يصدر فيها ولها حق النشر او عدمه والتعديل والحذف.
- يخضع الناشرون فيها لحقوق النشر الادبي امام الآخرين دون ادنى مسؤولية للمجلة.

مجموعة المثنى للطباعة والنشر

إنها البداية ..وأولوياتنا قادمة في الزراعة والصناعة والإسكان والخدمات

رئيس التحرير/المهندس عادل داخل محمد
مدير عام هيئة استثمار المثنى

يدخل(الاستثمار)الى السوق العراقية بوصفه خياراً اقتصادياً واستراتيجياً لتعبئة جميع مفاصل القطاعات الإنتاجية والخدمية والسياحية , في رؤية تشريعية وتنظيمية وترويجية متناغمة تتوخى جذب رؤوس الأموال ورفع ثقة المستثمرين وما تعاقب عقد المؤتمرات الاستثمارية الا تأكيدا على تعافي جسد الاقتصاد العراقي وجاهزيته على استرداد مكانته المرموقة كأكبر اقتصاد واعد في المنطقة بما يمتلكه من مقومات وخامات وقدرات بشرية مؤهلة وسوق مقتدرة وبيئة نشطة
فيما اعتبر تذليل وإزاحة المعوقات والتحديات التي واجهت عملية التنفيذ من ازدواجية القوانين والقرارات في المنظومة الحكومية , وتجاوز الاجتهادات التي عرقلت معايير الاداء وشكلت ضغوطا بوجه تطبيق القانون ثم التنمية , دافعا جدياً وتصميما على تحقيق انجازات حقيقية
ومن نافلة القول أن العراق ينفرد بحالة اقتصادية تشكل تحدياً امام مسيرة البناء والأعمار,لكونه يعتمد في ميزانيته(التشغيلية والاستثمارية)وعموم الإنفاق الطارئ على مورد واحد وغير مستقر يشكل ٨٥ % من الناتج المحلي,مما يضع الواقع تحت أعباء ثقيلة وأمام حتمية البحث عن أساليب ومصادر فعالة لتنشيط إستراتيجية إصلاح اقتصادي جذرية , ترتكز على تنوع الموارد وخفض نسبة مساهمة المورد النفطي مقابل زيادة المساهمات القطاعية الأخرى , وبما يتطلب توحيد الرؤية والأجندة والمسارات والأهداف , التي ترفع في المحصلة النهائية من التعددية الاقتصادية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والمعمارية والسياحية والخدمية ومرتكزات البنى التحتية والاهتمام بالمواقع الطبيعية
وازاء حالة التفاؤل , وتحسن التوقعات بزيادة مردودات النشاط الاستثماري خلال عام(٢٠١٠)خاصة بعد اجراء التعديل الاول على قانون الاستثمار وتجاوز عقبة تخصيص الأراضي ورمزية البدلات وتنامي المصداقية بالمنظومة القانونية النافذة وجاهزية البيئة امنيا واقتصادياً والترحيب بالمستثمرين وتنامي الوعي الاستثماري,وما تمخض عن مؤتمرات لندن وواشنطن وملتقيات اسطنبول والقاهرة وألمانيا والندوات المحلية,من دفعة حيوية للترويج وتسويق الفرص الاستثمارية والتوجهات الجدية في اعادة هيكلة البنية الاقتصادية,وتحويل زخم وحصاد ثمار كل هذه الجهود مشاريعا وهياكل بناء ترتفع صروحا على ارض الواقع
نعم ان الإصلاح الجذري عملية طويلة ومتداخلة,المهم أن نبدأ بمشروع استراتيجي شامل يستهدف عمق بنية الاقتصاد ويرتكز على مجموعة محاور في رؤية متلازمة تهتم بتفاصيل عملية الإصلاح بمثابرة وعمل دووب نحو
- تكامل تأهيل وإصلاح البيئة التشريعية والقانونية لترجمة الأهداف الى مفردات عمل وجداول تنفيذ تخدم إستراتيجية التنمية
- الإيمان بقوة ومقدرة(الإستراتيجية الاستثمارية)على إحداث تحولات جذرية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية مما يستوجب تسهيل تدفق رؤوس الأموال وتسويق الفرص وتقليص زمن منح التراخيص وسهولة تحديد مواقع العمل.
- استنهاض قدرات القطاع الخاص للمساهمة في الجهد الاستثماري وتوضيح دوره وتجاوز مسببات التردد والأحجام برؤية جديدة
- تمكين آليات النظام المصرفي للمساهمة في النشاط الاستثماري
وبمحاذاة هذا الاهتمام , ومن اجل تنمية شاملة من الضروري وضع سياسة للانطلاق بعجلة طاقات النشاط العام والخاص المعطلة على أسس من المشاركات الاستثمارية وحسب الأولويات القطاعية لتحسين عائد الاستثمار والاستفادة من تجارب الأمم التي سبقتنا في الانتقال التدريجي من الشمولية والمركزية نحو اقتصاد السوق تجنبا للصدمات
بقينا,إننا متفائلون بأن العام(٢٠١٠)سيشهد انعطافة كبيرة وانتعاشاً استثمارياً حقيقياً وتحويل الفرص الى أجندات تدخل حيز التنفيذ والاحتفال بالمنجزات,لنعطي الناس في المحافظة الإحساس بالأمل والمستقبل بهذه الرؤية سنواجه متضامنين التحديات , والعمل بروحية تحويل الأحلام الى واقع ملموس وتمكين(المحافظة)من امتلاك جاذبية وسمعة استثمارية مشرقة ومتميزة.
وفي هذا السياق,بدأت هيئة استثمار المثنى إجراءات المصادقة على المخططات وتسليم مواقع الأراضي للمستثمرين بأسعار تحفيزية,للمشاريع المستوفية للشروط بالتزامن مع عملية مراجعة المخططات والتحضير لمنح تراخيص إضافية واستقبال الطلبات على فرص استثمارية جديدة,وتسعى الهيئة وفقا لأجندة مدروسة الى إعطاء أولوية واهتماما مركزاً لبناء الوحدات السكنية والاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتشابك الصناعي,لرفع القيمة المضافة وانعاش الأرياف,باعتبارهما محركين كبيرين لسوق وفرص العمل وتلبية الحاجات المتنامية على الغذاء والسكن ومراجعة الطاقة الاستيعابية للمشاريع من منطلق:ان الاستثمار الحقيقي يبحث عن التوطين والنمو بعيد المدى.
نعم , إنها البداية وبكل ثقة وتصميم سنواصل الاهتمام بالأولويات في قطاعات السلع والخدمات بموازرة حكومتنا الاتحادية والمحلية والهيئة الوطنية للاستثمار ,وتنامي الثقافة الاستثمارية وتراكم القدرة التنظيمية وكفاءة الاداء داخل الهيئة. والتطلع نحو محافظة تحاكي المستقبل بتحولات اقتصادية هامة

برعاية دولة رئيس الوزراء

وضع حجر الأساس لمشروع مدينه ألعاب السماوة الاستثماري في المثنى

استثمار المثنى/ خاص

برعاية دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي تم وضع حجر الأساس لمشروع مدينه العاب السماوة وبحضور وزير البلديات والأشغال العامة السيد رياض غريب و محافظ المثنى السيد ابراهيم سلمان الميالي ورئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني ومدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد الياسري وعدد من مدراء الدوائر في المحافظة وأكد دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي خلال وضعه حجر الأساس على أهمية تفعيل دور الاستثمار والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد سيما وان المرحلة القادمة ستشهد نقلة نوعية في جانب البناء والاعمار في العراق.

يشار إلى ان مشروع مدينه العاب السماوة الذي تنفذه شركة المدينة الخضراء للاستثمارات يعد من المشاريع الاستثمارية الرائدة في المحافظة التي من المقرر أن تضم مجموعة العاب متطورة من مناشئ عالمية معروفة ومطاعم متنوعة تقدم وجبات سريعة ومن ماركات عالمية معروفة فضلا عن مناطق خضراء وحديقة حيوانات ومناطق مائية داخل المشروع بتصاميم حديثة لتضفي أجواء رائعة للمشروع وتبلغ الكلفة الاجمالية للمشروع الذي سيتم تنفيذه خلال (١٢) شهرا اثني عشر مليون وتسعمائة وستة وثمانون الف دولار.

رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي

يفتتح مشروع ماء الرميثة ويضع حجر الأساس لمدينة العاب

افتتح دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي مشروع ماء الرميثة في محافظة المثنى،كما وضع حجر الأساس لمدينة العاب السماوة.والتقى رئيس الوزراء بالمحافظ ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة ورؤساء الدوائر ،داعيا إلى تشكيل نظام رقابي لمتابعة المشاريع الجاري العمل بها ، وبذل جهود إضافية لتحسين الخدمات ، والى ضرورة الفصل بين صلاحيات الحكومة المركزية وصلاحيات المحافظات.

وقال سيادته في كلمة ألقاها في حفل الافتتاح ، ان توفير الماء الصالح للشرب هو من ابسط حقوق الإنسان لكن النظام الدكتاتوري بدد أموال العراق في الحروب والمغامرات ولم يهتم بتأمين الخدمات للمواطنين ، وحرم أبناء الشعب العراقي من الخدمات الأساسية،واستخدم الحرمان والتجويع كوسيلة من وسائل الإخضاع ولتحقيق أغراض سياسية،وانه بسياساته ومغامراته حول العراق من بلد يتمتع بثروات هائلة إلى بلد يعاني من الفقر ونقص الخدمات،كما حول الثروة الوطنية إلى وسيلة قتل وتدمير ومقابر جماعية.

ووصف السيد رئيس الوزراء المثنى بالمحافظة الآمنة،وإنها المحافظة الأولى التي تسلمت ملفها الامني،وان نجاحها كان مقدمة لنجاح عملية استعادة السيادة الوطنية في جميع محافظات العراق ، موجها الشكر لأبناء المحافظة وحكومتها المحلية.

وأضاف سيادته ان التاريخ سيعترف ويكتب لحكومة الوحدة الوطنية إنها واجهت اخطر هجمة إرهابية ونجحت في تحقيق الكثير من الانجازات واستعادة السيادة الوطنية وحققت الوحدة وحاربت الطائفية ، مشيرا إلى ان الإرهابيين والفوضويين استكملوا مابدأته الدكتاتورية من تخريب وتعطيل للخدمات ، وان تعاون الشعب وأبناء العشائر مع قوات الجيش والشرطة كان دليلا على قوة إرادة الشعب والتآخي والوحدة الوطنية.

وتابع السيد رئيس الوزراء ،لكي نبني بلدا مستقرا ومتطورا لابد من اعتماد المواطنة والعدالة وعدم التمييز ،وإزالة حالة العداوة والتناحر التي عمل النظام المقبور على ترسيخها بين أبناء الشعب الواحد،مبشرا أبناء محافظة المثنى بانطلاق عملية البناء والأعمار بفضل تضافر الجهود والتضحيات،وتوفر الأمن والاستقرار والإرادة القوية والمقدمات الصحيحة التي ستأتي بالنتائج المثمرة التي نتطلع إليها،وان زيادة وإرادات النفط سيدعم الزراعة والصناعة ويساعد في تطوير المستوى المعيشي والخدمات.

محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي
يزور هيئة الاستثمار ويؤكد على دعمه اللامحدود لتوجهات الهيئة

استثمار المثنى/ خاص

في إطار الجهود الرامية إلى دعم وتعزيز العملية الاستثمارية في البلاد زار محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي هيئة الاستثمار في المحافظة حيث كان باستقباله المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس ادارة هيئة استثمار المثنى ونائبه المهندس عامر عباس عزيز وعدد من أعضاء مجلس الادارة ومدراء الأقسام في الهيئة.

وجرى خلال اللقاء استعراض شامل لسير العمل والنتائج المتحققة من قبل الهيئة للمراحل التي وصلت إليها نسب انجاز المشاريع الاستثمارية في المحافظة وكذلك بحث المعوقات والمشاكل التي تحد من سرعة

انجاز تلك المشاريع في مواعيدها المقررة.

إلى ذلك أعلن الميالي عن دعمه اللامحدود لتوجهات الهيئة وسعيه الجاد إلى إنهاء جميع العقبات وحل المشاكل التي تعوق سير العملية الاستثمارية الجارية للنهوض بالواقع الخدمي ودفع عجلة البناء والاعمار في المثنى.

كما اثنى على الجهود المتميزة للعاملين في الهيئة والقائمين عليها واصفا إياها بالجهود الجبارة في بذل العطاء وتأدية المهمة الوطنية في بناء المحافظة واعمارها.

من جانبه أكد المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام الهيئة بالاستمرار في بذل المزيد من الجهود والعمل على استقطاب كبريات الشركات الاستثمارية العالمية والسعي إلى حث الخطى من اجل الوصول إلى أفضل مستويات التقدم والتطور في جميع المجالات الاقتصادية والحضارية والعمرانية.

محافظ المثنى يوجه كتاب شكر وتقدير إلى مدير عام هيئة استثمار المثنى ومنتسبيها

وجه محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي كتاب شكر وتقدير إلى المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس أدارة هيئة استثمار المثنى ومنتسبيها تقديرا لجهودهم الجبارة في تسيير عمل الهيئة وإخلاصهم في تنفيذ الواجبات الموكلة إليهم.

يشار إلى أن الياسري تسلم منصب رئاسة هيئة استثمار المثنى في شهر تموز من العام الماضي. وقد استطاع خلال تلك الفترة القصيرة تحقيق جملة من الانجازات حيث استطاعت الهيئة منح(٣٤) رخصة استثمارية لمجموعة من الشركات العالمية والمحلية وهو الرقم الأول بالنسبة لهيئات الاستثمار الأمر الذي ميزها عن باقي هيئات الاستثمار على مستوى العراق.

رئيس مجلس محافظة المثنى يزور هيئة الاستثمار ويؤكد على تفعيل العملية الاستثمارية في المحافظة

أكد رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني على ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في الاستثمار ودورها الكبير في نقل اقتصاد العديد من البلدان التي كانت تصنف على حساب البلدان النامية إلى مصاف الدول المتقدمة جاء ذلك خلال زيارته إلى هيئة استثمار المثنى ولقاءه بالسيد مدير عام الهيئة وعدد من مدراء الأقسام وأعضاء مجلس الإدارة وأضاف الحساني ان الحكومة المحلية في المثنى تنظر إلى هيئة الاستثمار بأنها الأمل الكبير في بناء وأعمار المحافظة عبر الاعتماد على المشاريع الاستثمارية مشيرا إلى ان الميزانية التي خصصت للمحافظة لعام ٢٠١٠ غير كافية لانجاز المشاريع التي تفتقر إليها المحافظة الأمر الذي يقتضي بتكثيف الجهود في استقطاب الشركات الاستثمارية إلى محافظة المثنى.

من جانبه أكد المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى على الدور الكبير للحكومة المحلية في دعم العملية الاستثمارية والمساهمة الفاعلة في تذليل الكثير من العقبات التي واجهت تقدم عجلة الاستثمار حتى قبل صدور التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار العراقي.

إلى ذلك أعلن مدير البلديات في المثنى وعضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار السيد سعد عبد الرسول عن عزمه الجاد على نقل مسألة تسليم قطع الأراضي للمستثمرين والمصادقة على أسعار تلك القطع خلال لقاءه بالسيد رياض غريب

وزير البلديات والأشغال العامة من اجل تمكين الشركات الاستثمارية من تنفيذ مشاريعها المرتقبة في المثنى.

معالي وزير البلديات والأشغال العامة
يبحث مع وفد هيئة استثمار المثنى سير العملية الاستثمارية في المحافظة

استثمار المثنى/ خاص

بحث معالي وزير البلديات والاشغال العامة السيد رياض غريب مع وفد هيئة استثمار المثنى الذي ترأسه مدير عام ورئيس مجلس إدارة الهيئة المهندس عادل داخل محمد الياسري سير العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة واهم النتائج المتحققة خلال الفترة الأخيرة. وجرى خلال اللقاء مناقشة آلية تأجير الأراضي للشركات الاستثمارية لغرض إقامة مشاريعها الاستثمارية المرتقبة كما تم مناقشة عدد من المشاريع أبرزها مشروع مدينة الألعاب ومستشفى الوفاء التخصصي وكازينو الشهد الترفيهي ومجمع الحجاري التجاري من حيث مساحة تلك المشاريع وقيمه بدل الإيجار حسب تقرير لجنه تقدير بدلات الإيجار .اللقاء الذي تم بحضور عدد من المدراء العامين في وزارة البلديات ومدير بلديات المثنى السيد سعد عبد الرسول ومدراء أقسام النافذة الواحدة والاقتصادي والفني في هيئة استثمار المثنى تم خلاله الحصول على الموافقات الأولية على المشاريع المعروضة.

إلى ذلك أعلن السيد الوزير عن دعمه الكامل لتوجيهات الهيئة في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية مبديا اعجابة بعمل الهيئة في استقطاب العديد من الشركات الاستثمارية للعمل في المحافظة.

وفد من وزارة البلديات والأشغال العامة
يزور المثنى ويناقش أهم العقبات التي تواجه سير العملية الاستثمارية

استثمار المثنى/ خاص

استقبل محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي وفد من وزارة البلديات والأشغال العامة ضم السيد صاحب علي نزل مدير قسم التخطيط والمتابعة والسيد عبد الكريم عباس مدير قسم الأملاك في الوزارة والمهندس محمد منعم حميد ممثل المديرية العامة للتخطيط العمراني .اللقاء الذي جرى بحضور مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عادل داخل محمد الياسري وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الأقسام في الهيئة تم خلاله بحث آخر المستجدات في الساحة الاستثمارية الجارية في البلاد والمحافظة بشكل خاص حيث جرى التطرق إلى مشروع مدينة ألعاب السماوة من حيث منشا وعدد ونوع الألعاب والكلف المقررة لانجاز المشروع وكذلك الإطلاع على التصاميم والمخططات والمساحات الخضراء وطريقة الري والصرف الصحي .إلى ذلك أكد الياسري على ضرورة الإسراع بتخصيص قطع الأراضي اللازمة من اجل المباشرة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة من اجل النهوض .يشار إلى إن الغرض من زيارة وفد وزاره البلديات والأشغال العامة السعي الى توحيد الجهود من اجل تذليل العقبات التي تعرقل سير العملية الاستثمارية خاصة مسألة إلية تسليم وإيجار قطع الأراضي للشركات الاستثمارية.

وفد من هيئة استثمار المثنى يتوجه إلى ماليزيا

ويبحث مع عدد من الشركات الماليزية إمكانية الاستثمار في المحافظة

من اجل تطوير العملية الاستثمارية في البلاد ومحاولة الاستفادة من تجارب البلدان التي عمل الاستثمار على تنميتها والنهوض بواقعها الاقتصادي لتصبح من البلدان المتقدمة اقتصاديا بعدما كانت تصنف ضمن بلدان العالم الثالث .

عاد من مملكة ماليزيا وفد يمثل هيئة استثمار المثنى برئاسة المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة في هيئة استثمار المثنى برفقه السيد احمد عبد الكاظم مدير القسم الإداري والمالي والاستشاري في الهيئة المهندس موئيد كاظم صالح.

وجرى خلال الزيارة اللقاء بالعديد من الشركات الماليزية الراغبة بالاستثمار في المحافظة في عدة قطاعات منها الإسكان وإنتاج الطاقة الكهربائية .

إلى ذلك بحث الوفد مع شركة بيساكا الماليزية المختصة في إنتاج الطاقة الكهربائية إمكانية الاستثمار في المثنى حيث أبدت الشركة رغبتها الجادة للعمل بانشاء محطة كهربائية بطاقة (٥٠٠-١٠٠٠) ميكا واط وحسب حاجة المحافظة بعد دراسة إمكانية توفير احتياجات المحطة إلى المياه الداخلة في عملية التبريد وتوفر قطعة الأرض المناسبة لإقامة المشروع وكذلك امكانية ربط المحطة مع الشبكة الوطنية .

كما التقى الوفد بالسيد إبراهيم الشربيني رئيس مجموعة الشربيني للهندسة المدنية والإنشاءات الذي أبدى استعداده للاستثمار في المحافظة وخاصة في مجال بناء المستشفيات وتعبيد الطرق السريعة .

واختتم الوفد زيارته إلى ماليزيا بلقاء شركة اوستاب الماليزية المختصة في مجال الإسكان و الحاصلة على براءة اختراع في مجال بناء الوحدات الجاهزة التي تعتمد بشكل أساسي على مادة الاسمنت ويتم تنفذيها بفترة زمنية قصيرة وبكلفة اقل نسبيا من غيرها.

ومن المؤمل ان يتم اللقاء قريبا مع ممثلي الشركة من اجل الاتفاق على تنفيذ بناء وحدات سكنية لمنتسبي الشركة العامة للاسمنت الجنوبية.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار يلتقي وزير التجارة المصري

ويناقش معهُ سبل تفعيل الاتفاقات مع ابرز الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين

خلال حضوره أعمال المعرض التجاري للدول الإسلامية في القاهرة التقى السيد سالار محمد امين نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار بالسيد رشيد محمد رشيد وزير التجارة المصري وناقش معه سبل تفعيل الاتفاقات التي تم توقيعها ضمن مذكرات التفاهم بين الجانبين العراقي والمصري مع ابرز الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين .

وأضاف خلال زيارته إلى جمهورية مصر العربية على رأس وفد الهيئة للمشاركة في أعمال المعرض الثاني عشر لدول المؤتمر الإسلامي والذي التقى خلالهُ بشيخ الأزهر محمد سيد الطنطاوي بان العراق يزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية الممكنة في مجالات متنوعة من الاقتصاد مشجعاً الشركات المصرية على القدوم للعراق لاسيما بعد التحسن الأمني الذي يشهده العراق . موكدا أن أبواب الاستثمار في العراق متاحة أمام الشركات والمستثمرين المصرين للدخول في الفرص المعروضة في العراق وخاصة في مجال بناء المجمعات السكنية حيث إن حاجة العراق إلى بناء المجمعات في تزايد مستمر وقد قدرت بـ ٣،٥ مليون وحدة سكنية خلال العشر سنوات القادمة , مع فرص أخرى متنوعة في قطاعات (الكهرباء , السكن , الزراعة , الصناعة , السياحة , الصحة , وغيرها) مبديا استعداد الهيئة التام لتقديم كل أشكال الدعم والإسناد للمستثمرين من خلال التسهيلات التي تؤمنها دائرة النافذة الواحدة في الهيئة والمتكفلة بانجاز معاملات المستثمرين والاجابة على استفساراتهم وتسهيل آليات العمل الروتينية في مكان واحد مع تقديم الخدمات اللازمة للمستثمر قبل وبعد الحصول على التراخيص . كما التقى بنخبة من رجال الاعمال والمستثمرين من العراقيين والمصريين المختصين بالصناعات الدوائية ودعاهم لزيارة العراق واللقاء بنظرائهم العراقيين بما يسهم بتطوير الصناعات الدوائية في البلدين . يذكر أن الدورة (١٢) لهذا المعرض والتي تشهد مشاركة (٣٠٠) شركة ومقاولة تهدف إلى إزالة العقبات أمام المستثمرين من البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لإقامة مشاريع جديدة مشتركة وتوفير فرص جديدة للتعاون والتعريف بالمؤهلات التي تزخر بها هذه البلدان.

اجتماع مشترك لعدد من الدوائر مع هيئة الاستثمار لبحث مشروع إقامة مجمع سكني في المحافظة

بحضور عضو مجلس المحافظة السيد مهدي جواد عقد في هيئة استثمار المثنى اجتماع مشترك برئاسة المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى ضم ممثلين عن الشركة العامة للاسمنت الجنوبية والسيد مدير مصرف الوركاء والمهندس عامر عباس معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة في هيئة الاستثمار و عدد من مدراء الأقسام في الهيئة لمناقشة مسألة تخصيص قطعة ارض بمساحة (٢٥) دونم تقع ضمن حدود معمل اسمنت المثنى واستثمارها في إقامة مشروع بناء وحدات سكنية متكاملة تضم مدارس ورياض أطفال ومركز صحي ومجمع تجاري تخصص نسبة منها لمنتسبي المعمل وتباع وفق نظام الدفع بالأقساط.

وحث الياسري خلال الاجتماع دوائر الدولة على تقديم التسهيلات الممكنة في آلية تسليم قطع الأراضي والمواقع للشركات الاستثمارية مضيفا ان الهيئة تختصر الخطوات وتختصر الطرق بهدف الوصول إلى الغاية المنشودة في اعمار المحافظة والنهوض بها.

إلى ذلك أبدى السيد مهدي جواد عضو مجلس محافظة المثنى استعداد الدوائر الخدمية في المحافظة للمساهمة بالإسراع في تنفيذ المشروع وتهيئة البنى التحتية.

كما اقترح السيد عزيز كاظم عبد العيساوي مدير الدائرة القانونية في معمل اسمنت الكوفة تشكيل لجنة مختصة لدراسة المشروع ومتابعة النتائج المترتبة ومفاتحة الجهات ذات العلاقة من اجل تخصيص قطعة الأرض والمضي بتنفيذ المشروع.

يشار إلى ان وفد من هيئة استثمار المثنى زار مؤخرا مملكة ماليزيا وبحث مع عده شركات مختصة في مجال الإسكان إمكانية تنفيذ المشروع والتي أبدت من جانبها رغبة كبيرة بالقدوم إلى المحافظة والمساهمة في العملية الاستثمارية.

مدير عام الهيئة يستقبل عدد من الشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في المحافظة

استقبل المهندس عادل داخل محمد الياسري المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لهيئة استثمار المثنى السيد احمد محمد العامري المدير المفوض لشركتي سرى الأمين والأبراج العربية والمدير المفوض لشركة هوزان للمقاولات.

حيث جرى خلال اللقاء بحث إمكانية الاستثمار في المثنى وتم اطلاعهم على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة وقد ابدوا رغبتهم في إقامة المشاريع المتعلقة بقطاع الإسكان وإنشاء البنى التحتية.

إلى ذلك أكد مدير عام الهيئة ان المحافظة بحاجة ماسة لتطوير البنى التحتية وبناء مجموعة من الوحدات السكنية في المحافظة للحد من أزمة السكن التي تعانيها المحافظة والبلاد بشكل عام.

مدير عام الهيئة يبحث مع شركة العصرية كروب الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي بالمثنى

بحث المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى مع المهندس محسن الحمداني رئيس مجلس إدارة شركة العصرية كروب الفرص الاستثمارية المتاحة في المثنى مستعرضا المميزات التي تتمتع بها المحافظة من استقرار امني ملحوظ ووفرة المواد الأولية الداخلة في الكثير من الصناعات بالإضافة إلى الأيدي العاملة الماهرة.

من جانبه أكد الحمداني رغبة الشركة بالاستثمار في القطاع الصناعي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال حيث أبدت الشركة رغبتها في إقامة معمل للاسمنت ومعامل لإنتاج الطابوق في المثنى.

يشار إلى ان العصرية كروب تقوم بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في دبي ورأس الخيمة وبغداد.

جامعة المثنى تحتضن ندوة موسعة لبحث إدارة المشاريع الهندسية في المحافظة

عقدت في جامعة المثنى ندوة موسعة لبحث إدارة المشاريع الهندسية وسبل النهوض بالواقع العمراني في المحافظة بحضور محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي ونائب رئيس مجلس المحافظة السيد محمد عريبود الزيادي وعدد من أعضاء المجلس ومدراء الدوائر في المثنى بالإضافة إلى الاستشاري في هيئة استثمار المثنى السيد محمود هادي راضي والسيد علي كامل ممثلين عن هيئة الاستثمار وجرى خلال الندوة التطرق الى مجمل العوائق التي تحول دون التقدم في تنفيذ العديد من المشاريع في المحافظة وبحث السبل الكفيلة لإيجاد الحلول المناسبة لتلك العوائق.

إلى ذلك اشار محافظ المثنى إلى ضرورة تشكيل مركز للتخطيط والدراسات يسهم في دفع عجلة البناء والاعمار من خلال النهوض بتطوير الواقع الخدمي والعمراني في المحافظة.

مركز المشروعات الدولية يقيم ورشة عمل تدريبية لعدد من هيئات الاستثمار العراقية في المملكة الأردنية الهاشمية

أكد معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي على ضرورة الاستمرار في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الواردة ضمن خطة العام ٢٠٠٩ معتبرا ذلك العام نقطة التأسيس الحقيقية للاستثمار حيث اتضحت خلاله الصورة الكاملة لقانون الاستثمار العراقي وتعديلاته الأخيرة كما انه شهد انعقاد كبرى المؤتمرات الاستثمارية العالمية التي نظمها العراق في لندن والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبغداد ,مشددا في الوقت ذاته على أهمية انجاز المشاريع الاستثمارية وذلك لأهميتها في تلبية حاجة المواطن الحقيقة والدفع بعجلة الاقتصاد العراقي نحو التقدم والازدهار.جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نضمها مركز المشروعات الدولية الخاصة (C.I.P) في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من (١١-١٥) كانون الثاني والتي حضرها وفد من هيئة استثمار المثنى برئاسة المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة ومشاركة السيد قاسم عاجل عبد عضو مجلس إدارة الهيئة والسيد علي حنون عكلة مدير قسم العلاقات العامة وعدد من هيئات الاستثمار في البلاد .يشار إلى إن مركز المشروعات الدولية الخاصة قد نظم سلسلة من البرامج وورش العمل التطويرية التي تهدف إلى تزويد العاملين في هيئات الاستثمار بالمهارات اللازمة لتطوير المواد التسويقية وتحديد الإستراتيجية المثلى للتعرف على المستثمرين الملائمين لفرص الاستثمار المعروضة وكذلك تقييم ومعالجة مختلف المدركات المتعلقة بالاستثمار وكيفية وضع المقترحات للمشاريع الاستثمارية الناجحة.

شركة نوزاد ستي للمقاولات والمشاريع الاستثمارية

تبدي رغبتها بإقامة مجمع سكني في المثنى

استقبل محافظ المثنى السيد ابراهيم سلمان الميالي وفد من مجموعة شركات نوزاد ستي للمقاولات والمشاريع الاستثمارية برئاسة السيد نوزاد محمد علي وعدد من المهندسين والمستشارين في المجموعة.

وقد جرى اللقاء بحضور المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى تم خلاله استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة واستقرار المناخ الأمني في المحافظة.

حيث أعلن محافظ المثنى عن استعداد الحكومة المحلية في المحافظة بتوفير جميع التسهيلات الممكنة وتهيئة الأجواء الأمنية من اجل ان تباشر الشركات بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المثنى.

ومن جانبه أبدى السيد نوزاد محمد علي مدير عام ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات نوزاد ستي عن رغبة المجموعة الجادة بالاستثمار في قطاع الإسكان والسياحة وأضاف ان المجموعة تسعى لتنفيذ(٢٥٠٠)وحدة سكنية متكاملة في المثنى تحتوي على جميع الخدمات الأساسية وتنفذ حسب المواصفات العالمية مع مراعاة بيع تلك الوحدات بأسعار تناسب وحجم دخل الفرد العراقي فضلا عن رغبة الشركة إلى إقامة شراكات عملية مع جامعة المثنى والاستفادة من الخبرات العلمية التي تضمها الجامعة من اجل الوصول إلى أفضل النتائج في تنفيذ المشاريع الاستثمارية إلى ذلك أعلن المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى عن استعداد الهيئة لتوفير قطع الأراضي اللازمة لإقامة المشروع وتقديم كافة التسهيلات الممكنة من اجل الدفع بمسار العملية الاستثمارية يشار إلى ان مجموعة شركات نوزاد ستي تنفذ حاليا عدد من المشاريع الاستثمارية في قطاع الإسكان في محافظتي كربلاء وصلاح الدين بالإضافة إلى انجازها مدينة سكنية متكاملة في محافظة السليمانية.

اعتماد مجلة استثمار المثنى في نقابة الصحفيين العراقيين

في خطوة تهدف الى ترسيخ العملية الديمقراطية وإبراز الصورة المشرقة للعراق الجديد والعمل على الارتقاء بالنشاط الاعلامي الجاد والحر تم اعتماد مجلة استثمار المثنى في نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (٧٥٥) وتأتي هذه الخطوة نتيجة لتظافر الجهود والدعم المتواصل من قبل المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى والدور الفاعل والمتميز لقسم العلاقات العامة في الهيئة.وكذلك الدور الايجابي لرئيس نقابة الصحفيين في المثنى السيد سعد حسين طاهر الذي أسهم وبشكل جلي في تسجيل المجلة واعتمادها في نقابة الصحفيين العراقيين كإحدى المطبوعات العراقية المعتمدة.

شركة ازانكو الإماراتية تبحث

إمكانية الحصول على فرص استثمارية في المثنى

بحث المهندس عامر عباس عزيز معاون المدير العام ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى مع السيد عبد الله الغانم المدير المفوض لشركة ازانكو الإماراتية حصول الشركة على فرص استثمارية والمساهمة في العملية الاستثمارية الجارية بعد الاطلاع على الفرص والإمكانيات المتاحة في المحافظة.

الغانم أعرب عن استعداد الشركة للدخول في غمار المنافسة الاستثمارية للمساهمة في إعادة بناء وتطوير المثنى اعتمادا على الإمكانيات التي تحتويها المحافظة.

يشار إلى ان شركة ازانكو المختصة بالمقاولات والتجارة العامة والاستيراد تمتلك فرعا رئيسيا في كندا ولها عدة إعمال في العراق وبلدان أخرى.

هيئة استثمار المثنى تمنح الرخصة الاستثمارية الرابعة والثلاثون لتنفيذ مشروع تدوير النفايات في المحافظة

استقبل محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي وفدا يمثل شركة وادي النيل التي منحتها هيئة استثمار المثنى رخصة استثمارية لتنفيذ مشروع تدوير النفايات في المحافظة بكلفة (١٥١) مليون دولار أمريكي وبطاقة فعليه تصل إلى (١٠٠٠٠) طن يوميا والذي من المقرر ان يتم تنفيذه بالتعاون مع شركة ماك اوبتيك اليونانية وجرى خلال اللقاء بحث تفاصيل آلية تنفيذ المشروع وتحديد المدة الزمنية المقررة لتنفيذه.من جانبها ابدت الحكومة المحلية موافقتها على تنفيذ المشروع وسعيها الجاد إلى تقديم الدعم الكامل لهيئة استثمار المثنى والدفع بمسار العملية الاستثمارية .إلى ذلك تم الاتفاق على تشكيل وفد برئاسة محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي يرافقه المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس أداره هيئة استثمار المثنى وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الأقسام في الهيئة لزيارة سويسرا والاطلاع على مصنع تدوير النفايات المقرر جلبه إلى المحافظة.

هيئة استثمار المثنى تبرم اتفاقا مع مجموعة شركات أيروبان الرومانية لتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة

بحث المهندس عادل داخل الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى مع مجموعة أيروبان الرومانية عدد من المشاريع الاستثمارية المزمع إقامتها في المحافظة بحضور السيد أوس الخطيب مدير قسم النافذه الواحده حيث تم الاتفاق على إقامة معمل لتدوير النفايات وإنشاء مجمع سكني بالإضافة إلى سلسلة من الفنادق الممتازة في المثنى .
جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها وفد الهيئة إلى جمهورية رومانيا ولقاء الدكتور إحسان الدهش المنسق العام للشركات الرومانية والسيد نمير حسون ممثل مجموعة شركات أيروبان الرومانية وعدد من رجال الأعمال الرومانيين وجرى على هامش الزيارة توجيه دعوى إلى عدد من الشركات الرومانية لزيارة المحافظة والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة .من جانبها ابدت عدد من الشركات الرومانية رغبتها الجادة بالقدوم إلى محافظة المثنى والمشاركة في العملية الاستثمارية الجارية في البلاد.

هيئة استثمار المثنى توجه دعوة استثمارية إلى شركة شيكان الإيرانية

وجهت هيئة استثمار المثنى دعوة استثمارية لشركة شيكان الإيرانية للاعمار والإنشاء لغرض القدوم إلى المحافظة والمشاركة في العملية الاستثمارية الجارية في البلاد وتأتي هذه الدعوة بعد زيارة وفد يمثل الشركة الآنفة الذكر برئاسة السيد فوزي سفرنكه إلى الهيئة ولقائهم بالمهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى وعدد من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء الأقسام في الهيئة .
حيث جرى عبر اللقاء مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة ورغبة الشركة بالاستثمار في القطاعات الاستثمارية الصناعية والسياحية والإسكانية في المحافظة نظرا لما تتمتع به المحافظة من إمكانيات مشجعة ووفرة المواد الأولية إلى جانب توفر الأيدي العاملة الرخيصة والاستقرار الأمني .

برعاية دولة رئيس الوزراء
انعقاد المؤتمر الاقتصادي العراقي- الياباني في بغداد

برعاية دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي عقد على قاعة بابل في بغداد المؤتمر الاقتصادي العراقي - الياباني بحضور أكثر من خمسمائة شخصية ضمت كبار رجال السياسة والاقتصاد في البلدين بالإضافة إلى حضور الهيئة الوطنية للاستثمار وعدد من هيئات الاستثمار في المحافظات.

واستهل المؤتمر أعماله بكلمة لدولة رئيس الوزراء العراقي أكد خلالها على أهمية الدور الايجابي لحكومة اليابان في دعم العراق واولوية تشجيع الاستثمار واستقطاب اكبر عدد من الشركات اليابانية في مختلف القطاعات.

أعقب ذلك كلمة معالي نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي ركز خلالها على إسهامات الحكومة اليابانية في دعم ومساندة الشعب العراقي من خلال تخفيض الديون وتدريب الطواقم الفنية العراقية مؤكدا على استعداد العراق لتقديم أفضل السبل لضمان نجاح مختلف المشاريع اليابانية المستقبلية في العراق.

كما عرض معالي الدكتور سامي روؤف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الفرص الاستثمارية المتاحة في عموم المحافظات مبينا أهم مزايا قانون الاستثمار العراقي وتعديلاته وطبيعة المواد الأولية والموارد الكامنة في العراق داعيا في الوقت ذاته الجانب الياباني إلى المشاركة والإسهام في إعادة بناء العراق.

من جانبه أشار السيد تادا هيروماتسو شيتا وكيل وزير أقدم في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني الى دعم حكومة وشعب اليابان لسيادة العراق متناولا الجانب التاريخي لطبيعة العلاقات بين البلدين مشددا على اهتمام الشركات اليابانية للعمل في العراق وإيجاد أواصر للشراكة الاقتصادية بين الجانبين في مختلف القطاعات الاقتصادية وأهمية رعاية المصالح اليابانية في العراق.

كما حث السيد كوتيشي ناكيماسا وزير الدولة للشؤون الخارجية اليابانية حكومة بلاده على مساعدة العراق وتطوير العمل بين البلدين في مواجهة أعمال العنف والإرهاب موكدا على ان حكومة اليابان سوف تقدم كل أنواع الدعم لحكومة وشعب العراق.

وعلى هامش أعمال المؤتمر شاركت هيئة استثمار المثنى بحضور جميع فعاليات المؤتمر ويضمنها جولة المفاوضات التي دارت بين الجانبين العراقي واليابانى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي معالي الدكتور رافع العيساوي وبحضور السادة وزراء الكهرباء والصناعة والمعادن والعلوم والتكنولوجيا والموارد المائية والنقل والتجارة وعدد من المستشارين لدولة رئيس الوزراء والتي تضمنت عرض كامل للفرص الاستثمارية المتاحة في عموم محافظات العراق كما قامت الهيئة بعرض كامل للفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى وبمختلف القطاعات الاقتصادية في الصناعة والاسكان والسياحة والزراعة والكهرباء والقطاع الصحي من خلال توزيع النشرات التوضيحية والأقراص المدمجة والخارطة الاستثمارية ودليل المستثمر ومجلة الاستثمار التي تصدر عن الهيئة كما تم تقديم الدعوات لعدد من الشركات اليابانية التي أبدت رغبتها الجادة بالاستثمار في المثنى اعتمادا على عمق علاقات الصداقة بين الجانب الياباني وحكومة وشعب محافظة المثنى.

يشار إلى ان هذا المؤتمر عقد بناءا على نتائج منتدى الأعمال العراق - الياباني الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في شهر تموز من العام ٢٠٠٨ وأيضا ندوة وفد الاستثمار العراقي التي عقدت في العاصمة اليابانية طوكيو في تموز الماضي ويعد المؤتمر الأول من نوعه وحجمه من بين النشاطات الاقتصادية الثنائية في العاصمة العراقية بغداد وبمشاركة واسعة من كلا الطرفين.

منح إجازة استثمارية لإقامة ثلاثة آلاف وحدة سكنية في بعقوبة بكلفة ٢٤٧ مليون دينار

اعلن مصدر في هيئة استثمار محافظة ديالى عن منح إجازة استثمارية لاقامة مجمع سكني متكامل يضم ثلاثة آلاف وحدة سكنية شرق مدينة بعقوبة بكلفة ٢٤٧ مليون دولار.

وأضاف المصدر ان الهيئة منحت إجازة الاستثمار لشركة محلية عراقية لاقامة المجمع السكني على مساحة ٢٠٠ دونم تقع في الجانب الشرقي لمدينة بعقوبة.

وأوضح المصدر ان المجمع يضم مدارس ومركز صحي ورياض للأطفال واسوقا تجارية وسيتم بيع الوحدات السكنية على المواطنين بعد انجازها بأسعار لا تتجاوز ٤٠ الف دولار للوحدة السكنية.

يشار الى ان هيئة الاستثمار أنجزت كافة إجراءاتها الأصولية لتشييد مدينة للالعاب وفق تصاميم حديثة غربي مدينة بعقوبة بكلفة ١٥ مليون دولار وان الهيئة تعد خطة لإقامة مشاريع صناعية كبيرة منها معملا لصناعة مقاطع الالمنيوم وهذه تعد فرصة كبيرة لاستقطاب المئات من العاطلين عن العمل من ابناء المحافظة.

هيئة استثمار صلاح الدين تمنح إجازة استثمارية لإنشاء مطار صلاح الدين الدولي

وقعت هيئة استثمار صلاح الدين عقدا مع إحدى الشركات كورية امريكية مشتركة لانشاء مطار المحافظة الدولي واستثماره لمدة ٢٥ عاما مقابل ١٥% من العائدات.وقال مصدر في الهيئة ان هيئة الاستثمار في صلاح الدين "وقعت عقدا استثماريا لإنشاء مطار صلاح الدين الدولي"، مشيرا إلى أن العقد "ينص على قيام شركة ليديكو الكورية الجنوبية الأمريكية المشتركة بانشاء المطار واستثماره لمدة ٢٥ عاما مقابل رسم ١٥% من العائدات بحسب تعليمات سلطة الطيران المدني العراقية".واضاف أن بنود العقد "تتضمن انجاز الشركة المشروع خلال المدة المحددة وهي ٢٤ شهرا"، مبينا أن المشروع "سيحقق للمحافظة وللشركة مردودات اقتصادية مجزية وسيقدم خدمات كبيرة لأبناء وسط العراق وشماله".واوضح أن العقد الذي صدرت على إثره إجازة استثمار المطار "يلزم الشركة الكورية الأمريكية البدء بالعمل على الأرض بعد تسلمها بثلاثة اشهر اي بعد الانتخابات النيابية العراقية التي من المقرر ان تتم في السابع من اذار مارس المقبل".ووقع العقد عن الهيئة رئيسها جوهر حمد الفحل في حين وقعه عن الشركة وكيلها المفوض إحسان بدر الدين بحضور رئيس مجلس محافظة صلاح الدين أحمد عبد الله الجبوري وعدد من المسؤولين في المحافظة.

شل تفوز بعقد تطوير حقل "مجنون" العراقي العملاق

أعلنت وزارة النفط العراقية الجمعة فوز ائتلاف شركتي "شل" و"بتروناس" بعقد تطوير حقل "مجنون" النفطي الضخم جنوب العراق، الذي تصفه التقارير بأنه أحد أكبر الحقول في العالم، مع ترجيح وصول مخزونه إلى أكثر من ٢١ مليار برميل.ورحبت شركة "شل" بالقرار العراقي التي قالت إنه سيمنحها حق "تقديم المشاركة التقنية في تطوير الحقل."

وذكرت الشركة أنها ستعمل وفق قواعد الجولة الثانية من تراخيص النفط والغاز العراقية، التي تشير إلى ضرورة حصول الحكومة العراقية على ٢٥ في المائة من الحقوق الناجمة عن التراخيص، بينما ستنال "شل" ٤٥ في المائة، مقابل ٣٠ في المائة لـ"بتروناس" الماليزية، كما أشار بيان على موقعها الإلكتروني.ولم يشر الائتلاف الفائز أو وزارة النفط العراقية عن السعر المقدر للعرض في حقل "مجنون" الذي يبلغ إنتاجه اليومي حالياً ألف برميل، لكن "شل" قالت إنها تأمل برفع الإنتاج إلى ١,٨ مليون برميل.وكانت المنافسة على تطوير الحقل تدور بين الائتلاف الفائز، وآخر ضم "توتال" الفرنسية ومعها شركة CNPC الصينية.

يشار إلى أن "BP" البريطانية كانت قد حازت مؤخراً إلى جانب "أكسون" الأمريكية و عدداً من شركات النفط الدولية على عقود لتطوير حقول الرميله والزبير وغرب القرنة، في أول عطاءات ما بعد الحرب لتطوير قطاع النفط في بونبو/حزيران.

وقال وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني: "الإنتاج الإجمالي المتوقع للحقول الثلاثة سيتجاوز ٦ ملايين برميل في اليوم، وهذا أعلى من ما كنا نأمل به من ثمانية حقول في الجولة الأولى للعطاءات."وقدر إنتاج العراق الشهر الماضي بـ٢,٤٥ مليون برميل يومياً، مما يضعها في المرتبة الثالثة بعد السعودية وإيران، من حيث الإنتاج.

ومؤخراً، منح العراق الذي يملك ثالث أكبر احتياط نفط في العالم، مناقصات لشركات دولية لتطوير قطاع النفط والغاز المتهالك بعد سنوات من الاهمال جراء الحظر الدولي الذي فرض على العراق.ويعتزم العراق بالمرحلة الثانية من خطط التطوير تعزيز قدراته الإنتاجية إلى ما بين ١٠ ملايين و١٢ مليون برميل يومياً، وفق ما ذكر الشهرستاني.

العراق يوقع العقد النهائي لحقل الزبير مع مجموعة تقودها ايني

وقع العراق العقد النهائي مع مجموعة تقودها شركة ايني الايطالية النفطية العملاقة لتطوير حقل الزبير الذي يبلغ حجم احتياطياته أربعة مليارات برميل.

وحددت ايني وشريكتاها اوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية وشركة كوريا الجنوبية للغاز (كوجاز) المستوى المستهدف للإنتاج من الحقل عند ١,٢ مليون برميل يوميا.

وفازت المجموعة بحق تطوير الحقل العام الماضي بعد أول مزاد يجريه العراق على عقود النفط منذ عام ٢٠٠٣.

ولم تتم ترسية عقد حقل الزبير في البداية خلال المزاد الذي أجري في يونيو حزيران لكن جرى التوصل لاتفاق خلال مفاوضات لاحقة.

وسيحصل الكونسورتيوم على دولارين عن كل برميل بموجب العقد.

وتعد صفقة حقل الزبير واحدة من سلسلة أبرمها العراق العام الماضي من شأنها أن تنقله إلى المركز الثالث من المركز الحادي عشر بين الدول المنتجة للنفط بطاقة انتاجية تبلغ ١٢ مليون برميل يوميا في غضون نحو ست سنوات كما يمكن أن توفر له مليارات الدولارات التي يحتاجها لإعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب والانهيار الاقتصادي.

و قالت كوجاز إنها سوف تستثمر ٦,٥ مليار دولار في تطوير الحقل. وتأتي الصفقة في إطار مساعي كوريا الجنوبية لاستثمار ١٢ مليار دولار في مشروعات للنفط والموارد في الخارج هذا العام لدعم اقتصادها الذي يعتمد على الصناعات التحويلية.

البنك المركزي: أسعار الفائدة في العراق أعلى من مؤشرات التضخم

أعلن البنك المركزي العراقي، ، أن أسعار الفائدة الموجودة في المصارف ما زالت أعلى من مؤشرات التضخم في العراق، مبيناً أن احتياط البنك من العملة الصعبة وصل إلى ٤٢ مليار دولار.

وقال مستشار محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح إن "معدل أسعار الفائدة لدى البنك، التي تبلغ ٧%، أعلى من التضخم الموجود في العراق، والذي يبلغ ٦% بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩".

واضاف صالح أن "تحديد أسعار الفائدة في البنك يعتمد على مستوى التضخم الأساس والذي يعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعدين منه أسعار النقل والوقود التي تعتمد على العرض وليس الطلب"، مشيراً إلى أن أسعار الفائدة تتأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية.

واوضح صالح، وهو مدير عام الإحصاء في البنك المركزي أنه تم "تخفيض أسعار الفائدة نقطة واحدة في الوقت الحاضر إلى ٦% لتوازي نسبة التضخم، الأمر الذي يعتبر من الأمور الصحيحة ولا يؤثر على التنمية الاقتصادية في العراق".

ونفى مستشار محافظ البنك المركزي أن "تؤدي عملية تخفيض أسعار الفائدة نقطة واحدة إلى مغادرة رووس الأموال إلى الخارج"، عازيا السبب إلى أن "الفائدة التي تمنحها المصارف في الخارج هي بسيطة لا تتعدى ٠,٠٠٥ % مقارنة مع ما تمنحه المصارف العراقية". وأكد صالح أن "احتياطات البنك المركزي العراقي وصل في الوقت الحاضر إلى ٤٢ مليار دولار فقط من دون احتساب احتياط الحكومة العراقية بما فيها عائدات النفط"، لافتاً إلى أن "احتياط البنك والحكومة العراقية وصل إلى ٨٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ١٤٧ دولار".

محافظ المثنى :هيئة استثمار المثنى تقف في طليعة هيئات الاستثمار في البلاد

إن المتتبع لمسار العملية الاستثمارية في المثنى يلمس حجم الدعم الكبير من قبل الحكومة المحلية في المحافظة لإنجاح التجربة الاستثمارية الجديدة حيث توج هذا الدعم بحملة من الإجراءات التي تأتي ضمن صلاحيات الحكومة المحلية في عملية تسهيل إجراءات تسليم قطع الأراضي للشركات الاستثمارية للمباشرة بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية .
حيث تحرص الحكومة المحلية على اعتماد الاستثمار كبديل أساس لسد النقص في قلة التخصيصات المالية للمحافظة من الميزانية الاستثمارية خلال هذا العام وعدم تلبيتها للطموح في تنفيذ المشاريع الخدمية التي تحتاجها المحافظة.
استثمار المثنى التقت محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الميالي وحاورته عن رؤية الحكومة المحلية في دعم وتطوير الاستثمار وما الذي يمكن أن يقدمه الاستثمار للمحافظة.

حاوره : كاظم مسافر الاعاجيبي تصوير : أمين علي داخل

استثمار المثنى/ ما الذي تنتظره الحكومة المحلية من الاستثمار أن يقدمه للمحافظة

-نحن نأمل من الاستثمار ان يكون في المرحلة القادمة المحرك الأساسي في عملية البناء والأعمار في المحافظة والعراق بصورة عامة لذلك نحن نبني على الاستثمار آمالا كبيرة لأننا لايمكن أن نوفر كل احتياجات المواطن من الخدمات وإقامة البنى التحتية اعتمادا على ميزانية الخطة الاستثمارية وكذلك الأموال التي خصصت لبرنامج تنمية الأقاليم وتسريع الأعمار لأنها لا تلبي نسبة (٢٠%) من المحافظة لعام ٢٠١٠ نطمح إلى إقامة مشاريع ستراتيجية كبيرة ومشاريع بنى تحتية عن طريق فتح باب الاستثمار في جميع المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والسكنية والخدمية.

نود أن تكون هناك شراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب من اجل الحصول على أفضل النتائج في تحقيق البناء والأعمار

استثمار المثنى/ الم يحدد سيادتكم سلم أولويات للمشاريع الاستثمارية التي تحتاجها المحافظة خلال هذه الفترة ؟

-نعم وضعنا في حسابنا جملة من المشاريع الستراتيجية وكذلك المشاريع الصغيرة التي يمكن انجازها خلال فترة قصيرة ولها تأثير ايجابي على المواطن حيث تمت المباشرة بوضع حجر الأساس لمشروع مدينة ألعاب السماوة الذي من المقرر له الاكتمال خلال سنه واحدة وبصراحة المحافظة تفتقر إلى هكذا مشروع ترفيهي الأمر الذي يجعلنا في حرج مع المواطن السماوي الذي يقصد المحافظات المجاورة في المناسبات والأعياد كونها تحتوي على مدن الألعاب ومراكز ترفيهية لذلك نعمل وبكل جهدنا من اجل انجاز هذه المشاريع في وقتها المحدد .

استثمار المثنى : باعتقادكم أيهما أفضل للمحافظة المستثمر المحلي أم الأجنبي؟

- كما هو معروف ان قانون الاستثمار العراقي أعطى الأولوية للمستثمر المحلي إلا إننا نسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الخبرات والإمكانيات التقنية والفنية الحديثة التي يمكن ان يجلبها المستثمر الأجنبي وعلى هذا الأساس نود أن تكون هناك شراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب من اجل الحصول على

باب الاستثمار مفتوح للجميع شريطة أن لا يكون هنالك تعارض مع امن ومصلحة البلد العليا

أفضل النتائج في تحقيق البناء والأعمار.

إستثمار المثنى:ما هي الضوابط التي يتم اعتمادها في اختيار المستثمر والموافقة على منحه الترخيص الاستثماري؟

- باب الاستثمار مفتوح للجميع شريطة أن لا يكون هنالك تعارض مع امن ومصلحة البلد العليا لذلك نعتمد في اختيارنا على المستثمر الكفوء الذي يبحث عن الفرصة الاستثمارية ويخلقها نريد مستثمرا قادرا على الإيفاء بالتزاماته التي قطعها قبل تسلمه للمشروع الاستثماري وفي حال كان هناك تلكؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية سنقوم بسحب الرخصة الاستثمارية من المستثمر المتلكئ ومنحها لمستثمر آخر قادر على الإيفاء بالتزاماته.

استثمار المثنى:ما هي ابرز مشاريع المحافظة لعام ٢٠١٠ ؟

- بصراحة نحن خلال العام الحالي في موقف لا نحسد عليه والأمر يعود إلى سببين أولهما هو حصول الانتخابات النيابية خلال هذا العام الأمر الذي سيؤثر إلى حد ما في التأخير على المصادقة على ميزانية العام الحالي والأمر الثاني هو قلة التخصيصات المالية للمحافظة لكن رغم ذلك سيكون العام ٢٠١٠ نقطة البداية الصحيحة لمسيرة البناء والأعمار وسيلمس المواطن خلاله آثار ايجابية من خلال المشاريع التي تم انجازها خلال هذا العام.

استثمار المثنى : ما هو تقييمكم لمشروع مجاري السماوة الكبير وهل انتم راضون عن طريقة تنفيذه ؟

- الحقيقة مشروع مجاري السماوة الكبير تمت المباشرة بتنفيذه منذ العام ٢٠٠٨ أي قبل تسلمنا للمسؤولية في المحافظة بحدود العام والمشروع من حيث الآلية والدعم والميزانية هو من اختصاص وزارة البلديات والأشغال العامة ومهمتنا تقتصر على المراقبة والإشراف على سير العمل إلا أن ما تم تنفيذه خلال الفترة الماضية نحن غير راضون عنه لذلك قمنا ببعض الإجراءات والإصلاحات وبالتنسيق مع وزارة البلديات والأشغال العامة حيث استبدلنا دائرة المهندس المقيم بدائرة أخرى جديدة وقد لمسنا بعد التغيير تحسن في مستوى التنفيذ رغم عدم وصولها إلى مستوى الطموح فنحن نطمح ان تكون هناك آلية تنفيذ دقيقة وحسب المواصفات العالمية.

استثمار المثنى:ما هو سبب التلكؤ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة؟

- نعم هناك عدة أسباب في التلكؤ لعل أبرزها هو الغموض في بعض القوانين المتعلقة بعمل الاستثمار وهذه المسألة تم التوصل إلى إنهائها والسبب الأخر وهو الأهم الأوضاع الأمنية لان المستثمر الأجنبي لا يميز بين محافظة المثنى وغيرها من المحافظات فحينما تتصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية في أي محافظة من محافظات العراق سيؤثر الأمر بشكل سلبي على مسار العملية الاستثمارية في المحافظات الأخرى لذلك نحن نرى ضرورة أن يكون هناك تنسيق كبير مع الشركات الاستثمارية ودعوتها إلى زيارة المحافظة والإطلاع على الواقع الأمني عن كثب وكذلك نعول على الدور الكبير للإعلام في نقل الصورة الحقيقة للأوضاع الأمنية في المحافظة والبلاد بشكل عام لإطلاع الرأي العالمي على حقيقة ما يجري في البلاد وما تشهده من استقرار امني مشجع لعمل الشركات الاستثمارية.

استثمار المثنى : هناك عدم تعاون من بعض الدوائر في المحافظة مع هيئة الاستثمار ما الذي يمكن أن تقدموه لتحقيق حالة من التعاون المشترك بين تلك الدوائر والهيئة ؟

- نعم كان هناك عدم تعاون وسببه يعود إلى الغموض في القوانين وآلية تشكيل اللجان المتخصصة بتثمين وتسليم قطع الأراضي للشركات الاستثمارية لكن أخيرا تم التغلب على تلك الإشكالات وتم تشكيل اللجان وهناك تعاون واضح من قبل معالي السيد وزير البلديات والأشغال العامة في مسالة تخصيص وتسليم قطع الأراضي ونأمل ان تشهد الفترة المقبلة تقدما واضحا في سير العمل الاستثماري في المثنى.

استثمار المثنى : ما هو تقييمكم لعمل هيئة استثمار المثنى؟

- نحن نرى ان هيئة استثمار المثنى تضم ملاكات كفوءه ونزيهة وقادرة على تحقيق الأفضل للمحافظة ومن خلال تقييم الهيئة الوطنية نلاحظ ان استثمار المثنى تقف في طليعة هيئات الاستثمار في البلاد لذلك نتمنى لهم التوفيق وعليهم ان لا يقفوا عند هذا الحد بل يبذلوا المزيد من الجهود ويكونوا محطة استقطاب كبيرة للمستثمرين فالمحافظة تترقب مشاريعهم الاستثمارية وتنتظر منهم المزيد.

نأمل من الاستثمار ان يكون في المرحلة القادمة المحرك الأساسي في عملية البناء والأعمار في المحافظة

وللطفولة نصيب من الاستثمار ايضا

كاظم مسافر الاعاجيبي

ليس من المستحيل ان تكون محافظة المثنى خلال السنوات القليلة القادمة من بين أفضل محافظات العراق فكل المقومات المادية والبشرية والطبيعية متوفرة لتحقيق هذا الطموح فضلا عن حكومة محلية تسعى وبكل جهدها إلى ان تكون المثنى في دور الريادة والتقدم في جميع المجالات الاقتصادية والعمرانية والحضارية حتى شكلت المحافظة نقطة جذب متميزة ومحط انظار العشرات من الشركات الاستثمارية سواء المحلية منها والأجنبية التي أبدت رغبتها بالاستثمار في المثنى ليأتي دور هيئة الاستثمار في منحها التراخيص الاستثمارية وتقديم كل أشكال الدعم الممكنة وتذليل العقبات التي تواجهها ومنها الروتين الإداري في استحصال الموافقات على إقامة المشاريع الاستثمارية حيث أخذت الهيئة على عاتقها وعبر قسم النافذة الواحدة التكفل بهذه المهمة وتهيئة الأرضية المناسبة من اجل أن تدور عجلة البناء والأعمار وتظهر المحافظة بحلة التطوير والازدهار ولعل الحديث هنا يقودنا عن احد المشاريع الاستثمارية التي يجري تنفيذها على ارض الواقع وهو مشروع مركز السماوة الترفيهي للمستثمر العراقي خالد إبراهيم العزاوي الذي وصلت نسبة الانجاز فيه إلى ٦٠ % قبل الإضافات الجديدة حيث أن من المقررات يتم إضافة طابق رابع جديد بعدما كان متفقا على بناء (٣) طوابق فقط ويهدف المشروع إلى خلق أجواء من المتعة والبهجة للأطفال في المحافظة وكذلك احتواء الشباب عبر تجهيزه بعدد من الألعاب الالكترونية وألعاب التصادم بالسيارات ولعبة القطار والصحن الدوار ولعبة المتاهة وعدد من الألعاب الهوائية بقاعات مغلقة ومكيفة وتبلغ مساحة المشروع الذي يتوسط مدينة السماوة (٤٣٠ م) لكل طابق ومن المقررات ان يحتوي الطابق الأرضي على سوبر ماركت متنوع السلع واليضائع الأجنبية والطابق الثاني سيشمل على صالة للألعاب ومطاعم للأكلات السريعة أما الطابق الثالث فسيكون صالة ألعاب متكاملة فضلا عن الطابق الرابع الجديد من المقرر ان يكون شقق فندقية للعرسان توفر على المواطن السماوي عناء السفر إلى المحافظات الأخرى وإقامة مناسباته في فنادق تلك المحافظات .

ويجري تنفيذ المشروع حاليا بملاكات عراقية خالصة حيث يوفر فرص عمل لأبناء المحافظة بمعدل لا يقل عن خمسة عشر فرصة عمل يومي وتتضاعف تلك الفرص أثناء فترة التشغيل الفعلي إلى (٣٠) فرصة عمل يومية بملاكات يومية مشتركة محلية وأجنبية حيث ستكون هناك عمالة أجنبية متخصصة بتنصيب وصيانة الألعاب بالإضافة إلى عمال الخدمة أما موظفي إدارة المشروع فستكون ملاكات عراقية .

وسيجهز المشروع بألعاب حديثة متطورة من مناشئ كورية وصينية بعدما كان مقررا تجهيزها من مناشئ تايلندية إلا ان عدم وجود سفارة لتايلاند في العراق وعدم إرسال الشركة المصنعة للألعاب ملاكات متخصصة في تنصيب وصيانة الأجهزة حال دون الاتفاق على التجهيز وسيتم إتباع أفضل وسائل السلامة والراحة في اعتماد الألعاب ومن المؤمل ان يتم الافتتاح الفعلي للمشروع في عيد الفطر القادم وسيتم بيع تذاكر الدخول للألعاب بأسعار تنافسية لا تتعدى حدود الأسعار في بقية مدن الألعاب الأخرى وبما يتناسب مع دخل الفرد في المحافظة .

ويتوقع للمشروع ان يشكل واجهه حضارية ومعمارية تضفي طابع جديدا لجمالية المدينة حيث تم الاعتماد في تصميمه على أحدث الأساليب المعمارية وهو يعد نسخة منقولة لمشروع مركز ترفيهي في ولاية ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية حيث سعى المستثمر إلى نقل تلك التجربة لمحافظة المثنى كون المحافظة تفتقر إلى ابسط المشاريع الترفيهية وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع زهاء المليار وسبعمائة وخمسون مليار دينار عراقي.

مشروع برج الأعمار التجاري
نافذة تجارية مميزة في محافظة المثنى

كاظم مسافر الاعاجيبي

ضمن مجموعة المشاريع الاستثمارية التي منحتها هيئة استثمار المثنى إجازة الترخيص للمباشرة بتنفيذ أعمالها في المحافظة مشروع برج الأعمار التجاري للمستثمر العراقي السيد مصطفى إبراهيم علاوي المدير المفوض لشركة أضواء السفير للتجارة العامة المحدودة .

ويعد هذا المشروع من بين أهم المشاريع التي تفتقر لها المحافظة كونه سيشكل داعما كبيرا للحركة الاقتصادية في المثنى ويسهم في إدخال نوع جديد ومتطور من السلع التجارية ذات المناشئ العالمية الممتازة التي يفتقر إليها المواطن السماوي وسيشغل المشروع مساحة (٥٠٠م) تقع في وسط المدينة وتحديدا على كورنيش السماوة بواجهة تطل على نهر الفرات حيث وصلت نسبة انجازه إلى ٧٧% وهو حاليا في طور تغليف الواجهات والانهاءات الداخلية والخارجية ويجري تنفيذه حسب احدث التصاميم المعمارية على يد خبراء مختصين في مجال الهندسة المعمارية ويتم تنفيذه بأيادي عراقية خالصة سواء من حيث الملاكات الهندسية والفنية الأمر الذي سيسهم في امتصاص جزء من البطالة وإيجاد فرص عمل للكثير من الشباب خلال مرحلة الانشاء والانجاز أيضا حيث سيوفر وظائف جديدة في أقسامة المتنوعة والتي تضم قسم المواد الغذائية الذي يعمل على إدارته عدد من الأشخاص الأكفاء وذوي الخبرة في التعامل مع الزبائن وقسم المواد المنزلية والأثاث المكتبية وهو قسم قادر على تجهيز دوائر الدولة بما تحتاجه من أثاث وقرطاسيه ومن أفضل المناشئ العالمية كما سيشمل خدمة التوصيل إلى أي مكان في المحافظة والمساهمة في تركيب الأثاث وكذلك قسم من المواد الكهربائية الذي يحتوي على الأسلاك والقابلوات بأنواعها وإحجامها وقدراتها المختلفة وأجهزة التدفئة والتبريد والأجهزة الكهربائية المنزلية الأخرى.

قسم المواد الالكترونية ويحتوي على العديد من الأجهزة الالكترونية العالية الدقة ومن مناشئ عالمية ويشمل القسم أيضا ورشة تصليح وصيانة الأجهزة وخدمات الضمان ما بعد البيع وقسم الملابس وملابس الأطفال بأنواعها إضافة إلى مستحضرات التجميل والعطور بأنواعها ويدار القسم من كادر بكلا الجنسين وكذلك قسم التحفيات والزينة كالبوسترات والزهور الصناعية فضلا عن احتواء المجمع لعدد من المطاعم العائلية ومطعم عام سيكون نقلة نوعية في مجال تقديم وجبات الطعام المتنوعة.

ويأمل من هذا المشروع ان يشكل علامة فارقة في عملية التسويق والتنوع في البضائع المختلفة المنشأ والماركات العالمية كما إنها ستوفر الوقت للمتبضع دون عناء البحث حيث ستكون جميع الاحتياجات المنزلية والأساسية في مجمع واحد وسيجهز المجمع بمصاعد وسلالم كهربائية وخدمات مريحة توفر سهولة التنقل بين طوابقه الأربعة.

وسعى السيد مصطفى ابراهيم علاوي من إقامته لهذا المشروع إلى تحريك النشاط التجاري في المحافظة وخلق حالة من التوازن بين متطلبات واحتياجات المواطن عبر توفير أهم السلع والمواد التي يحتاجها ومن أفضل المناشئ اعتمادا على الوكالات التي تمتلكها الشركة لعدد من الشركات العالمية الرائدة في مختلف المجالات.

يعد هذا المشروع من بين أهم المشاريع التي تفتقر لها المحافظة كونه سيشكل داعما كبيرا للحركة الاقتصادية في المثنى ويسهم في إدخال نوع جديد ومتطور من السلع التجارية ذات المناشئ العالمية الممتازة التي يفتقر إليها المواطن السماوي

برعاية
دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري المالكي المحترم
وبحضور الأستاذ محافظ المثنى السيد أبراهيم سلمان الميالي
وبأشراف هيئة أستثمار المثنى يتم وضع حجرالأساس

لمدينة ألعاب السماوة

٢٠١٠/١/١١

مشوار الألف ميل يبدأ بخطوه

ضرغام مجيد حامد الياسري

هكذا وعلى بركة الله بدأت هيئة استثمار المثنى تجني ثمار أعمالها الكبيرة حيث تمت المباشرة بانجاز المشاريع الاستثمارية على ارض الواقع من خلال أربعة مشاريع تجارية وسياحية وترفيهية في المحافظة هذه المشاريع هي اللبنة الأولى للعمل القادم والذي يشمل الكثير من الأعمال الكبيرة والتي سوف تغير الكثير من معالم المحافظة من الناحية الاقتصادية والتجارية وكذلك المساعدة في القضاء على البطالة الموجودة من خلال تشغيل اليد العاملة وقد بدأت باكورة افتتاح احد هذه المشاريع بحضور دولة رئيس الوزراء الأستاذ نوري كامل المالكي من خلال وضعه حجر الأساس لمشروع مدينه العاب السماوة وهذا بحد ذاته يعتبر انجاز يحق للهيئة ان تفتخر به ودافعا قوية للاستمرار والعمل بأكثر قوة في العملية الاستثمارية من خلال تفعيل الإجازات الاستثمارية الممنوحة للشركات والبالغة (٣٤) إجازة استثمارية منحتها الهيئة والتي تعتبر الأولى على مستوى العراق من حيث عدد الإجازات الممنوحة وكذلك تقييم الهيئة الوطنية للاستثمار لذلك سيكون الاستثمار هو احد الحلول الرئيسية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتطوير البنى التحتية للمحافظة والتي تعاني الكثير من الحرمان بسبب قلة التخصيصات الممنوحة لها من الحكومة المركزية والتي لا تكفي لانجاز المشاريع الستراتيجية للمدينة.

وبالعودة إلى مشروع مدينه العاب السماوة نجد ان المشروع وبعد انجازه سيصبح المتنفس الذي يبحث عنه أبناء المثنى منذ فتره طويلة بسبب افتقار المحافظة لمركز أو مدينة ترفيهية تكون ملاذا لهم ولعوائلهم وللاستمتاع بالعطل والمناسبات والاعياد على اعتبار ان هذا المشروع يوفر للمواطنين أوقات ممتعه بعيدا عن أعباء الحياة اليومية ولكل شرائح المجتمع في نفس الوقت سيمثل هذا المشروع معلما حضاريا جميلا في المحافظة يعطي للمدينة رونقا متميزا كما ستكون أسعار الدخول للمدينة ضمن مستوى الدخل للفرد والمستوى ميشي للمواطن وكذلك سـ

هذه المدينة فريدة من نوعها في العراق من حيث نوعية وعدد الألعاب الموجودة ومن مناشئ عالمية معروفة تستهدف الكبار والصغار كما تحتوي مجموعة مطاعم تقدم وجبات سريعة وبخدمات ممتازة ومناطق خضراء بتصاميم حديثة تضفي جمالية للمشروع والمنطقة المحيطة بها وكذلك تحتوي على مناطق مائية ذات تصاميم حديثة وجميلة لتضفي أجواء رائعة للمشروع فظلا عن احتواها على حديقة حيوانات حديثة والعديد من الألعاب منها (دولاب الهواء - سكة الموت - باونسر - سفينة نوح - برج للكبار - قطار - سيارات تصادم - برج للصغار - لعبة الأحصنة- دولاب هواء صغير - لعبة الكوب - البرج القافز - لعبة الصاروخ للأطفال - الأرجوحة الكبيرة - الحصان الدوار) وان ثلاثة من هذه الألعاب مستوردة لأول مره في العراق بالإضافة إلى مجموعة من الألعاب الالكترونية والرياضية الداخلية فضلا عن ساحات وقوف للسيارات وسيكون الجدول الزمني لانجاز هذا المشروع هو (١٢) شهرا وبكلفة (١٢،٩٨٦،٨٢٥) دولار أمريكي حيث ستوفر فرص عمل لتشغيل وإدارة المشروع لأنها سوف تحتاج من (١٠٠ - ١٢٠ عامل) مابين فني وأداري وستكون نسبة العمالة العراقية (٩٥%) من مجموع العمالة الأمر الذي سيسهم في تحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظة إلى حد ما.

جولة التراخيص

عدنان جلاب

أثارت جولة التراخيص النفطية التي تمت مؤخرا الجدل من جديد حول فرص ازدهار الاقتصاد العراقي وما إذا كان أكثر قدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على اعتبار ان النفط يمثل المحرك الأساس في اقتصاديات العالم باعتباره من المصادر الرئيسية للطاقة

ان من المؤسف حقا ان البعض أخذ على الجولة عدم مراعاتها حدود المشاريع الاستثمارية لكن الغريب أنهم في ذات الوقت يدعون إلى أن يتم منح فرصة للاستثمار الأجنبي لكي يأخذ دوره بعيدا عن تأثيرات النظم السياسية حيث يتطلب إقران العقود النفطية بالوضع الاقتصادي ونظام السوق

لا اعلم بالضبط ما هو جدوى الاحتجاج على جولات التراخيص النفطية ما دامت البلاد بأمس الحاجة لمثل هذه الاستثمارات الهامة لكي تعيد بناء منظومتها الاقتصادية إذ ان الاتكفاء على الذات والاستسلام للتصارع على المكاسب بعيدا عن المصلحة الوطنية ليس هو الحل الوافي لمشاكلنا الاقتصادية والسبيل لوضع حجر الأساس لبناء مستقبل البلاد بكافة أبعاده

وما دمنا بصدد الحديث عن الاعمار وفرص الازدهار فعلينا ان نتعرف على حقيقة مهمة إذ قدّر الباحثون الاقتصاديون الحاجة في العامين القادمين إلى استثمارات أجنبية بقيمة مئة وسبعة وثمانين مليار دولار لإعادة إعمار البلاد وإن نسبة التمويل المحلي الممكن تبلغ حوالي ٤٢% وعليه فإن الاستثمارات الأجنبية المطلوبة تقدر بحوالي ٥٨% وبغياب تفعيل قانون الاستثمار ومنح الفرصة للشركات الأجنبية الكبرى للعمل في البلاد فإن جهود إعادة الإعمار تتطلب ما لا يقل عن عشرين عاما

من المؤسف حقا ان البعض أخذ على الجولة عدم مراعاتها حدود المشاريع الاستثمارية لكن الغريب أنهم في ذات الوقت يدعون إلى أن يتم منح فرصة للاستثمار الأجنبي لكي يأخذ دوره بعيدا عن تأثيرات النظم السياسية حيث يتطلب إقران العقود النفطية بالوضع الاقتصادي ونظام السوق

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة العمل على خلق البيئة التنافسية الدولية من خلال الاستمرار بمراجعة القوانين المعيقة لإغراء المستثمرين وجعل العراق منافسا لدول الجوار في جذب الاستثمارات الأجنبية

إذن لندع الجولة تسير على ما هي عليه فهي اللبنة الأولى لإعادة تأهيل البنى التحتية في البلاد والبدء باقتصاد السوق الحر الذي نأمل ان يشكل حافزا للمستثمرين لدخول البلاد سيما وإنها تمثل أنموذجا جديدا في السياسية الاقتصادية العالمية حيث سيذكر العراق بأنه صاحب عقود الخدمة "طويلة الأمد" لأنها ستكون وبلا أدنى شك هي السائدة عالميا لتطوير الحقول الكبيرة والعملاقة في أماكن أخرى من العالم والتي تعد بحق نقلة تاريخية بتاريخ العقود في الصناعة النفطية العالمية حيث قبل طرح العراق الأنموذج الاقتصادي الجديد كان العالم مازال يلف ويدور حول صيغة التعاقد وفق عقود المشاركة بالإنتاج التي أكل الدهر عليها وشرب التي لم تعد تلبي طموح الشعوب بحماية ثرواتها النفطية إذن نحن أمام تحدي كبير ومسؤولية تاريخيه في إنجاح هذا النموذج الذي يأمل منه ان يكون الحل الأمثل لمشاكل العراق الاقتصادية وهو الطريق الصحيح الإعادة اعمار البلاد والنهوض بمشاريعها الاقتصادية لكي تأخذ دورها الريادي على خارطة الاقتصاد العالمي.

ملامح (مجمع صناعي استثماري متكامل)

رؤية أولية في مدينة الصناعات القلوية في محافظة المثنى

AL-Muthanna industrial investment complex

الاستشاري محمود هادي

تشتهر محافظة المثنى,جغرافيا,بصناعة السمنت بفعل نوعية مكامن حجر الكلس.ولم ينظر إلى منجم(ملح الطعام الخام)بفكر استراتيجي صناعي واستثماري يتجاوز محدودية الاستعمالات التقليدية للملح والتوجه نحو بناء قاعدة للصناعات القلوية يكون ملح الطعام ركيزتها الأساسية.
إن إضافة أولويات استثمارية جديدة(الصناعات القلوية)إلى الأولويات السابقة(الصناعات الإنشائية) في المحافظة وبمسار متوازي سيفتح المجال لاستثمارات صناعية متشعبة وانعكاس ذلك على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة.وللتعرف على هذه التوجهات نقدم هذا الإيجاز المكثف لتعظيم الاهتمام بالتشابك الصناعي المرتكز على قاعدة الملح.

أولا - الإستراتيجية : تسليط الضوء على ملح الطعام كقاعدة لمجالات استثمارية واسعة وإعطاء ميزة اقتصادية للمحافظة باعتبارها مركزا لتوطين الصناعات القلوية على مستوى الوطن

- الرؤية:أثبتت التجارب العالمية بأن المدن الصناعية لم تظهر إلى الوجود فجأة , إنما برزت بفعل مقوم حيوي وتنامت بعزيمة الرجال ورؤوس أموال المستثمرين رواد البناء والاستثمار النوعي المنتج ولنا في هذه التجارب العالمية القدوة والمثل

- الهدف: استثمار منجم الملح في المحافظة,في مشاريع متداخلة من الصناعات الكيمياوية واستكمال استحقاقات المجمع من البنى التحتية والإسكان والخدمات التي بمجموعها ستشكل ملامح مدينة صناعية متكاملة تدريجيا وخلق التشابك الاقتصادي بين الصناعة والفعاليات والخدمات الاقتصادية الأخرى في المنطقة

- الآليات:تبسيط آليات منح التراخيص وتخصيص الأراضي باعتبارها رديفا لعنصري الاستقرار السياسي والأمني في عملية جذب الاستثمارات .

ثانيا - المشاريع الاستثمارية : / المادة الأولية - ملح الطعام الخام

1- مشروع إنتاج ملح المائدة المدعوم باليود للاستهلاك البشري

2- مشروع إنتاج ملح الطعام عالي الجودة للصناعات الغذائية والدوائية والكيمياوية

3- مشروع إنتاج(الصودا الكاوية والكلورين)وملحقاته من حامض الهيدروكلوريك والمحلول القاصر بالتكنولوجيا التنافذية الحديثة

4- مشروع إنتاج كبريتات الصوديوم

5- مشروع إنتاج كاربونات وبيكاربونات الصوديوم

6- مجموعة مشاريع إنتاج المنظفات الصناعية(المساحيق والمنظفات السائلة) والمطهرات

7- مشروع إنتاج كلوريد الامونيوم والكالسيوم

8- الانفتاح بالاستثمارات التي تستهدف الاستفادة من المنتجات المصاحبة للعمليات الرئيسية co-products

علما بان مخرجات هذه المشاريع ستساهم في تلبية الاحتياجات المتنامية في الأسواق وفتح آفاق صناعية أخرى وتعزيز القدرة الاقتصادية . بمعنى , توجيه الاستثمارات نحو صناعات مجدية أخرى تستهدف التنوع الصناعي وتعددية الموارد واستثمار الترابط الصناعي العنقودي لزيادة القيمة المضافة وتحريك سوق العمل والوظائف المتاحة

ثالثا - المزايا الصناعية

1- الترابط الصناعي يعطي مرونة في تأمين المواد الأولية للمشاريع وتغطية احتياجات السكان وخفض التكاليف من خلال المواقع الجغرافية المتقاربة وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق المحلية والتصدير

2- خلق فرص استثمارية وحراك اقتصادي يساهم في استقطاب رؤوس الأموال وجذب خبرات وتكنولوجيات متقدمة تستهدف الجودة العالية والكفاءة الإنتاجيةوتأمين فرص عمل

3- الاهتمام بالتميز والتوجه نحو التصدير

رابعا - التخطيط الاستثماري الاستراتيجي : يتم تنفيذ هذا المشروع تدريجيا على ثلاثة مراحل محورية

- المرحلة الأولى:إنتاج ملح الطعام عالي النقاوة

للاستهلاك البشري والصناعات الغذائية والدوائية والكيمياوية
- المرحلة الثانية:الاستثمار التخصصي بإقامة مشاريع(الصودا الكاوية/ الكلورين)وتفرعاتها,باستقدام استثمارات أجنبية تخصصية لهذا الهدف الحيوي (أو استثمارات مشاركة مع رؤوس الأموال الوطنية) وبما ينسجم مع المتطلبات التقنية العالية وحقوق ملكية المعرفة والتكنولوجيا والخبرة في الإنتاج والنوعية وعائد الاستثمار
- المرحلة الثالثة:
- الاستثمارات في مشاريع إنتاج المنظفات والصناعات الكيمياوية الأخرى
- توجيه رؤوس الأموال نحو الفرص الاستثمارية لإنتاج كاربونات وبيكاربونات الصوديوم والمنتجات المصاحبة كمشروع استثماري واسع
وحسب تقديرنا فان الزمن الافتراضي لجدول تدرج عموم هذه الاستثمارات سيستغرق من ٣ - ٥ سنوات مع الأخذ بالاعتبار احتمالية تداخل البرامج الاستثمارية وتحريك الفرص الاستثمارية ذات التوطين بعيد المدى كأسبقيات
خامسا - المزايا الاقتصادية الاجتماعية وفرص العمل
- توفير فرص العمل والسكن
- تركيز المهارات التخصصية والفنية والإنتاجية في مجمع مركزي كبير
- تحريك الترابط بين العديد من المفاصل الاقتصادية في المحافظة(تسوق,نقل, خدمات..الخ)وانعكاس ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية وتعظيم مردودات المنافع الاجتماعية.
- وفي ذات السياق فان تكامل التوجهات ستساهم في تحفيز الاستثمارات السياحية والترفيهية على محيط بحيرة ساوه القريبة أصلا من مواقع المشاريع المقترحة والمدينة الصناعية..لتشكيل انسجام حضاري متكامل(مدينة المستقبل) وإضافة ميزة معمارية أخرى داخل المحافظة(الجمع بين المزايا الصناعية والسياحية وجمالية الموقع الجغرافي للبحيرة على تخوم الصحراء)
سادسا - الاستحقاقات:
- التركيز على الاستثمارات النوعية ذات الخبرة الفنية والإدارية المعاصرة(استثمارات بعيدة المدى).
- تطوير الفكر المصرفي للدخول في مساهمات وشراكات لرفع المقدرة على تمويل الاستثمارات المستقبلية.
- التركيز على الجودة والمواصفات العالمية لخلق فرص للمنافسة والتميز والتصدير.
- التمهيد التدريجي لتهيئة مرتكزات البنى التحتية والاستثمار في مشاريع الإسكان .
سابعا - الأولويات :
إعطاء أولوية للاستثمارات في المشاريع أعلاه (بموازاة الصناعات الإنشائية) ستعطي دفعة حيوية لقيادة التحولات الاقتصادية وإرساء ركائز صناعات مهمة ومعتبرة في المحافظة وانعكاس كل ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية للسكان .
ثامنا - العمق الاستراتيجي اللاحق / التركيز الصناعي:
يندر ان تجتمع مقومات صناعة ما في موقع جغرافي متجاور , فان وجدت فمن الحكمة توظيفها واعتبارها عنصراً محفزاً اضافيا وامكتيازاً اقتصاديا لتضليل تكاليف الانتاج والنقل والخدمات نجد المباشرة . وضمن هذه الفرصة النادرة تتجاور في المحافظة مقالع(حجر الكلس)ومنجم(ملح الطعام)في موقع متقارب مع توفر المياه الجوفية , مما يمهد الطريق بإضافة عنصر قوة تنعكس على اقتصاديات المحافظة وتحويلها الى قاعدة رصينة لمدينة الصناعات القلوية في خطة تنسجم مع مبدأ التكثيف الصناعي الجغرافي
غالبا ما ينظر إلى حجم إنتاج القلويات كمؤشر عالمي للاستدلال على عافية الموارد الاقتصادية للبلدان وتأسيسا على هذه القاعدة نرى ضرورة تركيز الصناعة القلوية بكل تشعباتها في محافظة المثنى وتفعيل تركيز الاستثمارات بما ينسجم وهذا المنهج في خطة إستراتيجية بعيدة المدى تأخذ بالاعتبار مزايا الموقع والمقومات والتخصص لتنسجم مع المبدأ الصناعي في تكثيف الصناعات متجانسة
Regional specialization and industrial concentration

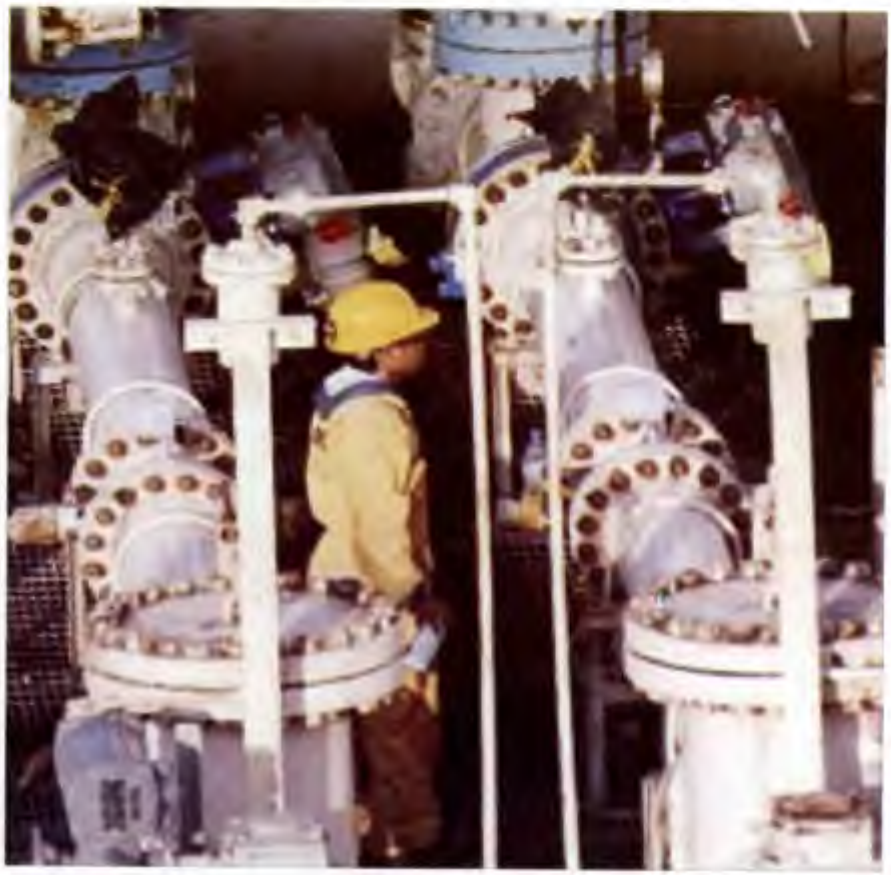

قراءة في ابرز مضامين قانون الاستثمار العراقي

الاستاذ الدكتور سعود جايد مشكور العامري
رئيس قسم المحاسبة/كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

هنالك بعض الدول النامية في العالم اهتمت اهتماما كبيرا بالاستثمار من خلال اصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لتنفيذ الخطط الاستثمارية فيها، بحيث ادى ذلك الى وضعها في مصاف الدول المتقدمة في العالم. اما البعض الاخر من دول العالم الثالث لم تتاح له فرصة الاهتمام في الاستثمار وذلك لاسباب عديدة من ابرزها ماياتي:

- ضعف رأس المال
- قلة الموارد الطبيعية
- انخفاض معدلات الدخل القومي
- ارتفاع معدلات النمو السكاني
- ارتفاع معدلات الاستهلاك
- عدم توفر المناخ السياسي والامني والاقتصادي للاستثمار
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري
- الاستخدام غير الاقتصادي لرأس المال المتاح
- عدم توفر قاعدة صناعية عريضة

اما في العراق فقد برزت بوادر كثيرة تساعد على اجتياز المعوقات والمشكلات التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمدة والتي ساعدت هي الاخرى على توفر الشروط الموضوعية للاستثمار , واصبح الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الجاذبة للاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي , ومن المؤشرات التي يمكن ذكرها ماياتي

- وفرة راس المال كون العراق من البلدان المصدرة للنفط يمكن ان يوفر المبالغ اللازمة للاستثمار سواء من خلال تخصيصات الدولة للاستثمار او من خلال مساهمة القطاع الخاص المحلي و الاجنبي
- وفرة الموارد الطبيعية بكميات كبيرة
- توفر الايدي العاملة الفية والادارية
- وجود قطاع مصرفي واسع للمساهمة في تعزيز مصادر التمويل للاستثمار
- عودة بعض عوامل الانتاج الوطنية العاملة في الخارج
- توفر الحالات الامنية و البيئية والمناخ الاستثماري
- توفر راس المال لاعادة بناء البنى التحتية ومنها قطاع الكهرباء
- وجود سوق للاوراق المالية

ومن اجل دعم تلك المؤشرات لابد من الانفتاح على الاستثمار الاجنبي داخل البلد بكامله الذي يمكن ان يساعد في تحقيق الاتي:-

- توفير العملات الصعبة اللازمة للاستثمار مما يساعد في تضييق الفجوة مابين رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار وقدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها
- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الانتاجية الامر الذي يؤدي الى زيادة القيمة المضافة
- خلق فرص عمل اضافية في سوق العمل المحلية
- تطوير المهارات الفنية والادارية
- زيادة المدخرات المحلية وتنمية الثروة الوطنية
- نقل التكنولوجيا المتقدمة واستخدامها في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني
- تطوير الاسواق المالية داخل البلد.

وبناءا على تلك المؤشرات فقد صدرت تشريعات قانونية تساعد على تحقيق الاستثمار من خلال اصدار قانون الاستثمار ، يمكن تلخيص ابرز مضامين هذا القانون في النقاط التالية

أولا:- الاجراءات التنظيمية

اولا:- تشكل هيئة استثمار وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها ممثلين في الاقاليم والمحافظات،وتهدف الهيئة الى تشجيع الاستثمار في العراق من خلال العمل على مايلي:

1- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها

2- تبسيط اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات

الرسمية واستكمال اجراءات اجابة طلبات المستثمرين واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمرين والمشاريع.

3- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار النشرات الخاصة بذلك

4- تسهيل عملية تخصيص الاراضي اللازمة وتاجيرها لاقامة المشاريع بمقابل تحدده الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

5- العمل على اقامة مناطق استثمارية امنة بموافقة مجلس الوزراء

6- تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والاستعانة بالمؤسسات المصرفية مع اشتراط توظيف عدد معين من العراقيين العاطلين عن العمل

ثانيا: تشكيل هيئات استثمارية في الاقاليم والمحافظات غير المنظمة في اقليم تتمتع بصلاحيات منح اجازة الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار وتقوم هذه الهيئات بعمليات من خلال التنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار كما انها تنسق وتتشاور مع الحكومات المحلية فيما يتعلق بالخطط والتسهيلات الاستثمارية

ثالثا: المزايا والضمانات

1- امكانية اخراج راس المال الذي يدخل الى العراق وعوائده وفقا لاحكام هذا القانون والاجراءات وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد الالتزامات والديون المستحقة للحكومة العراقية والجهات الاخرى

2- السماح للعاملين الاجانب في اي مشروع بتحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق

3- السماح للمستثمر الاجنبي في التداول في سوق الاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه ، وتكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات

4- السماح للمستثمر الاجنبي باستئجار الاراضي اللازمة او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائما على ان لاتزيد عن (٥٠) سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة

5- منح المستثمر الاجنبي حق الاقامة في العراق وتسهيل عملية دخوله وخروجه من و الى العراق

6- تسهيل دخول وخروج العاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين من والى العراق واقامتهم وفقا للقانون

7- عدم مصادرة او تامين المشروع الاستثماري المشمول باحكام قانون الاستثمار كلا او جزءا.

8- الزام المستثمر بتوظيف عددا من العراقيين المقيمين لاتقل نسبتهم عن ٥٠ % من مجموع العاملين في المشروع

9- اعفاء المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات قابلة للزيادة الى (١٥) سنة اعتبارا من تاريخ بدء التشغيل التجاري بنسب مختلفة تنحصر مابين ٢٥ % الى ١٠٠ % وبحسب المناطق التنموية

10- اعفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم ادخالها الى العراق خلال (٣) سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار

11- اعفاء الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية على ان يتم ادخالها خلال (٣) سنوات من تاريخ طلب التوسع او التطوير

12- اعفاء قطع الغيار المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن (٢٠ %) من قيمة شراء الموجودات

13- اعفاء مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التاهيل والمؤسسات التربوية والعلمية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل (٤) سنوات على ان يتم ادخالها الى العراق او استعمالها في المشروع خلال (٣) سنوات من تاريخ صدور الموافقة على الاستيراد.

الاســـــــتثمار وطبيـــــــــعة التخـــصص

ر. مهندسين أقدم
حاكم بـــدر علي
مدير التخطيط والمتابعة
في مديرية اتصالات وبريد المثنى

من الأمور المهمة التي يهدف إليها الاستثمار هو نقل التقنيات الحديثة والمتطورة في كافة مجالات الحياة الخدمية والانتاجيه الى العراق وكذلك الخبرات التقنية والعلمية لغرض الإسهام الجدي والمباشر في عملية التنمية وتطويرها وتوسيع قاعدتها والبنى التحتية الخدمية منها والإنتاجية التي تؤدي بدورها الى تنمية الموارد البشرية وتوفير الكثير من فرص العمل للقضاء على البطالة العراقية ولكافة التخصصات .وكذلك تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق . ولغرض الوصول الى هذه الأهداف بالشكل العلمي والتقني الدقيق لابد من الحرص الجدي والنزيه للمحافظة على حقوق المستثمر والبلد الذي تم به الاستثمار .

وعليه يجب أن تكون هيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم , هيئات تخصصيه وهذا ما أكد عليه قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ , ومن هنا يجب أن تعتمد هذه الهيئات الاستثمارية على كوادر تخصصيه ذات خبره طويلة وكفاءة عالية في كافة المجالات الفنية والإدارية والمالية والقانونية وغيرها أضافة الى تخصص رئيس وأعضاء الهيئة لكي يكون عملها متقن ودقيق . وان طبيعة الاستثمار وفق ماجاء به القانون المذكور تتطرق الى مشاريع ذات نوعين منفصلين هما :-

1- المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي التي هي على سبيل المثال لا الحصر مشاريع (استخراج وإنتاج النفط والغاز - القاع المصرفي وشركات التأمين - وكذلك قطاع الاتصالات وغيرها)وهذه المشاريع تشرف عليها الهيئة الوطنية للاستثمار المرتبطة برئيس مجلس الوزراء.

2- المشاريع الاستثمارية ذات الطابع المحلي التي تشرف عليها هيئة الاستثمار في الإقليم أو المحافظة الغير منتظمة في إقليم والتي ترتبط برئيس الإقليم أو بالمحافظ.

ومن هذه المقدمة البسيطة لمفهوم الأهداف ونوعية المشاريع الاستثمارية ،انتقل بالموضوع الى بعض المشاريع الاستثمارية المهمة ذات الطابع الاتحادي والتي تعتمد على بنى تحتية في المحافظات,ولكوننا نتكلم عن التخصص,فأدخل هنا في صلب اختصاص دائرتي الذي هو(الاتصالات والبريد)وبكافة مجالاته السلكية واللاسلكية المتمثلة في(محطات الضوئي – ومحطات المايكروويف - والبدالات - والشبكات الارضيه.وغيرها)حيث أن هناك مشروع استراتيجي اتحادي عملت عليه (وزارة الاتصالات) بشكل دؤوب وجدي وقدمت الدراسات العلمية الدقيقة لأنجاح هذا المشروع في مجال الاتصالات عبر البوابات الدولية. وقد دخل هذا المشروع في مراحل توقيع العقود مع الشركات التخصصية العالمية ذات الخبرة الطويلة , وخاصة فيما يتعلق بالبوابات الدولية مع دول الجوار وهي(الكويت - إيران - تركيا - سوريا والعمل جار ومتواصل لتوقيع عقود أخرى مع دول الجوار عندما تكون البنى التحتية متوفرة في المحافظات الحدودية ومنها (محافظة المثنى)حيث يتم الاعتماد على هذه البنى المتمثلة في(محطات المايكروويف - ومحطات الكابل الضوئي)كمرحله أولى وتليها(شبكات والبدالات المتطورة).

كمرحله ثانيه،أضافة الى المساهمة الفعلية والمباشرة من الكوادر الهندسية والفنية لإصلاح العوارض التي تحدث في هذه المنظومات وخلال فترة (٢٤) ساعة من وقت الإبلاغ عن العارضة وبعد توفير كافة المعدات الفنية والتقنية لهم من قبل الشركات المستثمرة.

أما بخصوص محافظة المثنى التي نطمح أن يشملها هذا الاستثمار الذي له مردودات اقتصاديه عالية من خلال كلفة نقل المعلومات الصادرة والواردة من والى العراق عبر منظومة الاتصالات لبوابة الحدود مع السعودية,والتي سيتم شمولها بعد انجاز(مشروع مد كابل الضوئي لقضاء السلمان)كمرحله اولى ومنها مد كابل ضوئي للمنطقة الحدودية مع السعودية كمرحله ثانيه.حيث سيدخل هذا المشروع ضمن الاستثمار الاستراتيجي ذات الطابع الاتحادي بعد أن تخلق بنى تحتية متينة في المثنى.ولإنجاز هاتين المرحلتين أهميه كبرى في مجال إيصال الخدمه الهاتفية المتطورة الى قضاء السلمان والمناطق الحدودية وكذلك تأمين الجوانب الامنيه بالشكل الدقيق والغير مخترق أضافه الى وجود الجدوى الاقتصادية العالية لها.وبعد انجاز هذه البنى التحتية المهمة والمتمثلة بمنظومة الاتصالات الضوئية مع الحدود السعودية سيجعل من السهل شمول محافظتنا بالبوابات الدولية.

وبهذا الخصوص نود أن نأكد أن دائرتنا سعت وبشكل حثيث وجدي منذ ٢٠٠٨ لإنجاز مشروع مد كيبل ضوئي السلمان حيث توجت هذه المساعي بموافقة مجلس المحافظة الموقر بإقرار هذا المشروع ضمن مشاريع خطة ٢٠١٠ وقد تم بالفعل موافقة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ومجلس الوزراء الموقر .. وسيتم البدء بالعمل حال أقرار الموازنة وإحالة المشروع على أحدى الشركات التخصصية لتنفيذه وبأشراف مباشر من قبل الكادر الهندسي والفني لمديرية اتصالات وبريد المثنى كونها الجهة المستفيدة من المشروع.

قوانين التعداد السكاني...ودورها في تفعيل الاستثمار

علي حسين جاسم
كاتب عدل السماوة

قد يتبادر إلى الذهن ان التعداد السكاني هو مجرد حصر لعدد السكان والحقيقة هي اكبر من ذلك بكثير . فحتى لا يكون التصرف عشوائيا متخبطا يجب ان يكون هناك تخطيط و عملية التخطيط تحتاج إلى استبيان وفق آلية عمل تنظم وتوضح وتوطر ذلك العمل لتجعل منه ثروة هائلة من المعلومات تكرس لدراسة الموارد البشرية والطاقات والكفاءات والإمكانات المتاحة لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والبيئية والخدمية والثقافية والعلمية والدينية والسياحية وغيره وقد صدر قانون التعداد للسكان والمساكن رقم ٤٠ لسنه٢٠٠٨ المفترض إجراءه في العام٢٠٠٩ والمرجأ إجراءه في العام٢٠١٠ بسبب الظروف الراهنة ولكن بجهود المخلصين من أبناء هذا الوطن سوف يتم إجراءه في هذا العام المبارك ان شاء الله لما له من اهميه بالغة لمعرفة المعلومات الدقيقة التي تصب في تنظيم كافة مجالات الحياة التي يدخل الاستثمار عنصرا مهما فيها لكي نكون على بينه كاملة من المعلومات والإحصائيات بغيه التخطيط لذلك الأمر وفق مبادئ وأسس منهجية صحيحة وعلى سبيل المثال عندما نريد إنشاء مجمع سكني يخدم شريحة معينه من الناس يجب توفير مجموعه من المعلومات الكافية للمشروع من كافة جوانبه من حيث عدد السكان المستفيدين والموقع الجغرافي وإمكانية توفير الجوانب الخدمية والصحية والبيئية والإدارية والفنية والعلمية والثقافية والترفيهية وغيرها وعند توفر ذلك الكم الهائل من المعلومات يتم درج ذلك ضمن الخطط المستقبلية

ان الفترة المقبلة تحتاج إلى شحذ الهمم والتشمير عن السواعد وتكاتف الجهود من قبل الحكومة ومستثمري الداخل والخارج بغيه إنعاش الاقتصاد وتنمية القدرات وتوظيف الطاقات لخدمة البلاد والسير بها قدما من اجل اقتصاد عراقي متين ينهض بالدولة ويجعلها في مصاف الدول المتقدمة لما تمتلكه بلادنا العزيزة من خيرات حباها الله تعالى بها ومنه نستمد العون والقوة.

وحسب الأولويات وان الفترة المقبلة تحتاج إلى شحذ الهمم والتشمير عن السواعد وتكاتف الجهود من قبل الحكومة ومستثمري الداخل والخارج بغيه إنعاش الاقتصاد وتنمية القدرات وتوظيف الطاقات لخدمة البلاد والسير بها قدما من اجل اقتصاد عراقي متين ينهض بالدولة ويجعلها في مصاف الدول المتقدمة لما تمتلكه بلادنا العزيزة من خيرات حباها الله تعالى بها ومنه نستمد العون والقوة.

العملية الاستثمارية في العراق
بين التحدي والطموح

كاظم مسافر الاعاجيبي

لازال الحديث مستمرا عن نهضة استثمارية تنفض غبار التخلف الاقتصادي المتراكم على مفاصل الحياة الاقتصادية في العراق ولعدة عقود مضت حيث يصنف العراق من ضمن أغنى بلدان العالم نظرا لما يحتويه من ثروات اقتصادية هائلة في جميع المجالات وموقعا ستراتيجيا يربط الغرب بالشرق وطاقات بشرية عملاقة قادرة على وضع البلد في مصاف الدول المتقدمة حضاريا واقتصاديا يأتي واقع الحال لعكس صورة مغايرة عما جرى الحديث عنه أعلاه بسبب الظروف العصيبة التي مرت بها البلاد خلال أكثر من ثلاثة عقود شهد العراق خلالها أطول حرب في القرن العشرين ثم أعقبها حرب الخليج الثانية وما رافقها من حصار اقتصادي أنهك المتبقي من الحياة الاقتصادية في العراق فضلا عن انعدام التخطيط الاستيراتيجي في بناء الدولة وبجميع الاتجاهات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية منها ..

كما ان تلك العوامل وغيرها الكثير نتج عنها انعدام تام لأبسط مستلزمات الحياة الضرورية فالبنى التحتية انعدمت والحياة الاقتصادية شلت في جميع جوانبها وصار الاعتماد على صادرات النفط الضئيلة آنذاك كمصدر وحيد للدخل القومي للبلد مع تحديد كمية صادرات العراق من النفط وحسب برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أعدته الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في البلاد بسبب حالة الفقر المريرة التي وصل إليها أبناء الشعب العراقي وما ان جاء التغيير في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ حتى استبشر العراقيون خيرا بالتغيير الجديد آملين ان يكون العالم ٢٠٠٣ فاصلا بين مرحلتين ولتبدأ مرحلة جديدة من الرخاء والبناء والأعمار مرحلة تنتشل الفرد العراقي من غياهب جب الفقر والحرمان والتهميش وبدأ المسار إلا ان أعداء الحرية لم يرق لهم ان يروا عراقا قويا بكل مقوماته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية عراقا سيشكل نموذجا جديدا في الديمقراطية على خارطة المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط كونه سيمثل تهديدا مباشرا لكثير من المتشبثين بمقاليد الحكم الدكتاتوري في تلك المنطقة وبدءا الصراع مجددا بين قوى الخير وقوى الشر والإرهاب المقيت حيث أسهم هذا الصراع في إعاقة دوران عملية التقدم إلى الأمام واستمر الحال زهاء ما يقارب أربعة سنوات من الصراع حتى تحققت إرادة الجماهير مجددا في القضاء على قادة الإرهاب وصار التوجه نحو الإعمار ضرورة ملحة بعد كل تلك السنون العجاف ليظهر عائق جديدا سببه هذه المرة حداثة التجربة السياسية الديمقراطية التي نجم عنها التضارب في القوانين التي تنظم وتهيئ الأرضية المناسبة للبدء بمرحلة البناء والاعمار واحتدم النقاش والجدال بين كبار ساسة البلد من اجل الوصول إلى تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات قديمة تمكن البلد من النهوض والشموخ بعد ان بقيت العشرات من المشاريع الاستثمارية معطلة تنتظر إقرار القوانين والأنظمة التي تحدد عمل الشركات الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية لتباشر بتنفيذ مشاريعها العملاقة المرتقبة ولتضع حدا لحالة اللغط التي تظهر بين تارة وأخرى عن حقيقة عمل تلك الشركات والجدوى الاقتصادية المتوخاة من العملية الاستثمارية.

السلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق أدركتا أهمية الموقف وسارعتا إلى إقرار تعديلات على قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦ في أواخر العام الماضي ليتسنى لهيئات الاستثمار في المحافظات من الانطلاق في فضاء البناء والاعمار بعدما كانت مكبلة بقيود القوانين القديمة وخاصة في آلية تسليم قطع الأراضي للشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في العراق وما بقي الآن هو ان تدخل هذه التعديلات والتشريعات حيز التطبيق العملي حتى يلمس المواطن العراقي خلال العام الحالي بوادر التغيير الحقيقي الجديد ولتبدأ صفحة مشرقة تبدد دياجير الظلام الذي عانى منه العراق خلال العقود المنصرمة.

حلم ليس بالبعيد

زهراء نور الموسوي

بينما نشهد في كل يوم سباقا محموما بين دول العالم في الوصول إلى قمة التطور الحضاري والاقتصادي والعمراني عبر إنشاء المشاريع العملاقة وتطوير القدرات الصناعية المختلفة والسعي إلى التربع على عرش الصدارة في مختلف الميادين والمجالات ولعل ما تم انجازه قبل أيام في دولة الإمارات العربية المتحدة من صرح معماري عملاق يشكل مفخرة عظيمة لأبناء الأمارات وللعرب على حد سواء خير دليل على ذلك.

لذا صار لزاما علينا ان نكون جزءا من هذا السباق فالعراق لايقل شأنا عن بقية بلدان العالم من حيث الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تمكنه من تبوء موقعه الريادي على الخارطة الاقتصادية العالمية خاصة في ظل توفر الأنظمة والتشريعات التي تهيئ جلب واستقطاب كبريات الشركات الاستثمارية العالمية الراغبة بالوفود إلى العراق والتي تبحث عن الضمانات الحقيقية والتسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقية لتلك الشركات من اجل مزاولة نشاطاتها الاستثمارية في البلاد بالإضافة إلى حرص الحكومة الجاد على إنشاء نظام مصرفي رصين يمكن الشركات الاستثمارية العالمية من إدارة حساباتها المالية بكل يسر وسهولة إذن أصبحت الأرضية مهيأة للعمل الاستثماري وصارت الكرة في ملعب الشركات الاستثمارية الباحثة عن الفرص الحقيقية التي يجب عليها ان تحث الخطى من اجل الحصول على الفرص الاستثمارية والمشاركة في إعادة اعمار البلاد وتطويرها لتبقى نافذة الأمل مفتوحة أمام جميع العراقيين ان يشاهدوا يوما ما ناطحات السحاب إلى جوار منازلهم وفي كل محافظات العراق فليس هناك مكان في العراق إلا وكان منجما غنيا بأنواع من الثروات المتعددة التي تنتظر من يقوم باستخراجها وقد آن الأوان ليتم استثمارها والاستفادة منها في إعادة بناء وأعمار العراق والنهوض بواقعه الاقتصادي والعمراني ليأخذ دوره الريادي المنشود في جميع المحافل والأنشطة المختلفة على الساحة الدولية.

> صار لزاما علينا ان نكون جزءا من هذا السباق فالعراق لايقل شأنا عن بقية بلدان العالم من حيث الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والجغرافية التي تمكنه من تبوء موقعه الريادي على الخارطة الاقتصادية العالمية خاصة في ظل توفر الأنظمة والتشريعات

دور الاستثمار المرتقب في صنع التنمية

صفاء حسين أبو كحيله

ليس خفيا على احد أهمية الدور الكبير للاستثمار في نقل اقتصاديات الكثير من البلدان والنهوض بها إلى مراتب متقدمة في التطور والرقي الحضاري والعمراني وخلق حالة من الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي يحتاج إلى وقفة تأمل في كيفية الاستفادة من نجاح التجارب الاستثمارية في تلك البلدان ونقل صورة ذلك النجاح إلى مشهد الساحة الاقتصادية الاستثمارية في العراق الذي هو بأمس الحاجة إلى نهضة شاملة تعم جميع مفاصل الحياة المختلفة فيه .

ولكي نعمر بلدا أنهكته ويلات الحروب قبل العام ٢٠٠٣ نحن بحاجة إذن إلى وضع خطة إستراتيجية شاملة تتبنى المشروع الاستثماري الذي يترقبه الجميع بشغف كبير رغم جميع المعوقات والعقبات التي تقف حائلا أمام تقدم مسيرة المشروع الحيوي فضلا عن ضرورة توحيد الجهود من قبل جميع الإطراف فهيئات الاستثمار التي تم تشكيلها في وقت ليس بالبعيد بحاجه إلى دعم كبير وتعاون وثيق من قبل جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة لتحقيق نقلة نوعية في مسار العملية الاستثمارية اعتمادا على المقومات البشرية التي تمكن من تحقيق تلك النقلة والاقتصادية خاصة وان قانون الاستثمار العراقي وتعديلاته الأخيرة قد حققت للمستثمر المحلي أو الأجنبي ضمانات وامتيازات مشجعة .

فلتتظافر الجهود ويشمر عن السواعد من اجل بناء العراق والنهوض به إلى مصاف الدول المتقدمة فهو لا يقل شأنا عنها ان لم يكن هو أفضل حالا منها من حيث الإمكانات والمقومات القادرة على وضعه في دور الريادة العالمية

فلتتظافر الجهود ويشمر عن السواعد من اجل بناء العراق والنهوض به إلى مصاف الدول المتقدمة فهو لا يقل شأنا عنها ان لم يكن هو أفضل حالا منها من حيث الإمكانات والمقومات القادرة على وضعه في دور الريادة العالمية

نحو.. استثمار مثمر

عبد الخضر محمد الديبس

كاتب و صحفي

لعله من المفيد القول إن السلطة ما بعد التغيير بشكليها المركزي و المحلي تسعى إلى تبني مشروع ستراتيجي كبير يهدف إلى النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد عبر فتح بوابة الاستثمار في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية والترفيهية وغيرها.

وعلى الرغم من المساعي الجادة التي تبديها مراكز السلطة من اجل إنشاء مراكز الاستثمار المحلي و الأجنبي على وفق قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ لازالت العملية الاستثمارية تسير بخطى بطيئة إلى حد ما وربما السبب يعود إلى حداثة التجربة الاستثمارية في البلاد التي اكتنفتها بعض التحديات والعقبات في بداية تأسيسها والتي تم التغلب على الجزء الأكبر منها خاصة بعد إقرار التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار العراقي من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية .

وعليه فان الواقع الاقتصادي الذي يعيشه البلد يدعونا إلى عدم التجديف عكس التيار؛ ولا إلى المراوحة في مكان واحد تاركين الحبل على الغارب ...بل إن هناك حاجة ملحة تدعونا إلى المضي قدما من اجل إسعاد الوطن و المواطن من خلال إيجاد المناخات الاستثمارية المشجعة ونشر الثقافة الاستثمارية بين المواطنين لتحويل محافظتنا إلى واجهة حضارية متطورة.

وصار لزاما علينا - اقتصاديين وسياسيين ومثقفين - إن نفكر بجدية من اجل تعويض شعبنا عما فاته من التخلف و الإهمال فالوقت يمضي سريعا و علينا الوصول إلى الأهداف دون ضجة فـ(إن تصل متأخرا خير من ان لاتصل ابداً).

لنأخذ مثلا شركة السمنت،أرى إن تتحول إلى شركة مساهمة يساهم فيها أهالي المدينة حصرا ليعملوا جاهدين وبنكران ذات من اجل تحسين الإنتاج و زيادته و ينطبق ذلك على (مملحة السماوة) أيضا حيث بالإمكان قيام شركة مساهمة لاستغلال هذه الثروة الطبيعية العظيمة والعمل على استخراج الملح و تنقيته و تعبئته ونقله وتسويقه داخل العراق وخارجه .

كما يصح ذلك في إنشاء معمل لإنتاج معجون الطماطم وآخر لإنتاج الدبس و الخل من مخلفات التمور . وهناك مجالات استثمارية عديدة لا مجال للتطرق إليها في هذه العجالة .

إن التركيز المدروس على هذه المرافق الصناعية الحيوية و تطويرها وتوسيعها يترك أثره الايجابي الكبير على المحافظة ويؤدي بالتالي إلى بنائها بناءاً تنمويا يساهم في القضاء على البطالة من جهة و يرفع معدل مستوى المعيشة إلى فوق خط الفقر ويؤدي إلى نقلها إلى واقع أفضل يتنفس من خلاله سكان المحافظة الصعداء بما يضمن لهم حياة لائقة تغري المهاجرين عنها بالعودة لها و المشاركة بإعمارها و رقيها.

الاستثمار داعما حركيا للاقتصاد الوطني

حاكم غازي راجوج

بما أن الاستثمار يعرف بأنه التوظيف للثروة - لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية لغرض تعويض المستثمر و تحقيق تراكم رأس المال الجديد ورفع القدرة الإنتاجية وبصورة عامة نحن مقبلين على مرحلة جديدة ترتكز على كسب الرهانات و رفع التحديات التي مرجعها البرنامج الاستثماري المستقبلي و التي تشمل محاوره كافة المجالات لغرض توطيد أركان اقتصاد متوازن و متماسك لتلافي كافة الثغرات مدعوم بالاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية و على مستوى كافة القطاعات من أجل خلق حركه و نمو للاقتصاد على مستوى تشغيل الأيدي العاملة و الاستخدام الأمثل للمواد الأولية واكتساب الخبرات لكي يكون هناك ناتج إجمالي مؤثر في عملية الموازنة لا تعتمد على إنتاج قطاع أحادي الجانب و هذا يتطلب بذل مجهود كبير و إذلال كافة العقبات التي تحول دون المضي في العملية الاستثمارية و يكون التوجه نحو استقطاب المستثمرين الذين فيهم روح المبادرة و الجرأة لاستكشاف مكامن الاستثمار الناجح و استغلال كل الفرص الاستثمارية التي توفرها الدولة و التي هي ذات قيمة مدلوليه و نوعية متميزة في كافة المجالات التي ترتكز على الذكاء و التجديد والابتكار في الاستثمار وعلى مستوى كافة القطاعات سواء كانت قائمة أو جديدة وهذا يتطلب إنشاء شبكة من المعلومات المتجانسة والمتكاملة للفرص الاستثمارية المتيسرة معتمدة على دراسات تخطيطية للأمد البعيد والمستقبلي لكي نخلق صيغة تنافسية للاستثمار لان المعلومات المدروسة هي القاعدة الأساسية وحجر الزاوية في حركة الاستثمار الذي يؤثر وبصوره مباشرة على حركة الاقتصاد الوطني الذي يعطي حالة من التفاؤل لدى كافة المستثمرين وبالتالي يسبب دخول شريحة أخرى من المستثمرين الجدد المؤثرين فعليا في دعم العملية الاقتصادية التي تتطلب الكفاءة والمشاركة السياسية والمدنية في تحفيز عملية الأعمار والبناء عن طريق الاستثمار ومنه حتى يتحقق النمو الاقتصادي وحركه اقتصادية قد تكون بطيئة في البدء ولكن في الأمد البعيد و سوف توازي اقتصاديات الدول الأخرى في الانتعاش الاقتصادي لان العراق بيئة صالحة للاستثمار الذي أصبح من أهم مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية من حيث التدفقات لرؤوس الأموال بهدف تحقيق مشاريع تنموية ذات مردودات اقتصادية نافعة وتؤسس بنى تحتية أساسية لدعم وحركة الاقتصاد الوطني وعلى الأمد البعيد.

العراق بيئة صالحة للاستثمار الذي أصبح من أهم مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية من حيث التدفقات لرؤوس الأموال بهدف تحقيق مشاريع تنموية ذات مردودات اقتصادية نافعة وتؤسس بنى تحتية أساسية لدعم وحركة الاقتصاد الوطني وعلى الأمد البعيد.

الاستثمار في العراق خطوه في الاتجاه الصحيح

علي مجيد

يعتبر العراق من الدول الغنية جدا بتعدد ثرواته المعدنية والطبيعية بكافة أنواعها وبموارده البشرية المتميزة حيث يعتبر ساحة خصبة للاستثمار ولكن الأنظمة السابقة وبسبب تخلفها الاقتصادي كانت متخوفة من جلب الرأسمال الأجنبي للعمل في العراق ليساهم في تطوير بنيته التحتية خشية ان يتغلل في نفوذه للسيطرة الأجنبية على البلاد كما عملت شركات النفط العالمية التي أخذت تتلاعب بسياستها وفق أغراضها وأهوائها فقط دون ان تسهم في تطوير العراق بشكل ملموس وواضح وإنما فقط إيرادات محدودة تصرف على أمور إما عسكرية أو شكلية لم تحدث أية نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي إلى ان اتخذت القرارات المعروفة بالتأميم والتي وفرت موارد نقدية ضخمة جعلت من السلطة ان تعقد اتفاقيات ثنائية أشبه بالمقاولات لبعض المشاريع الضخمة كالسدود وتوليد الطاقة الكهربائية وإنشاء بعض المعامل الصغيرة والمتوسطة لذا كان من المفروض على الحكومات الانتقالية التي استلمت السلطة بعد التغيير ان تأخذ تلك الأمور بعين الاعتبار وتتبنى سياسة تشجع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والعراقية على إعادة البنية التحتية للبلاد وفق امتيازات وضمانات تحفيزية مشجعة والاستفادة من دور الاستثمار في إنشاء مصانع ضخمة ووحدات سكنية في المناطق المستقرة امنيا في جنوب البلاد والاعتماد على رؤوس الأموال العراقية لدى القطاع الخاص أو المال العام في إنشاء مثل هذه المشاريع التي من المقرر لها ان تسهم في امتصاص جزء كبير من البطالة والمساهمة في حل أزمة السكن ولو بشكل جزئي وجعلها خطوة مشجعة إلى الأمام للشروع في إعادة اعمار البلاد التي تحتاج إلى الكثير من الجهود للوصول بها إلى مراحل متقدمة في التطور والارتقاء.

كان من المفروض على الحكومات الانتقالية التي استلمت السلطة بعد التغيير ان تأخذ تلك الأمور بعين الاعتبار وتتبنى سياسة تشجع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والعراقية على إعادة البنية التحتية للبلاد وفق امتيازات وضمانات تحفيزية مشجعة والاستفادة من دور الاستثمار في إنشاء مصانع ضخمة ووحدات سكنية في المناطق المستقرة امنيا في جنوب البلاد والاعتماد على رؤوس الأموال العراقية لدى القطاع الخاص أو المال العام في إنشاء مثل هذه المشاريع

الاتفاقية المبدئية في الترخيص الامتيازي

المحامي موسى عمران الاعاجيبي

ان الاتفاقية المبدئية تلزم الطرفين بمعاملة جميع المعلومات التي يتم تبادلها أو تداولها أثناء المباحثات حول الاتفاقية فإذا قرر احد الطرفين أو كلاهما عدم الاستمرار في مناقشة الاتفاقية وان المباحثات لسبب أو لآخر فشلت في التوصل إلى نتيجة فان كل المعلومات التي أباحها الطرف الآخر تبقى أسرارا تجارية أو أسرار عمل من قبل الطرف المستلم لها ولا يحق له استعمال مثل تلك المعلومات دون تصريح باستعمالها من قبل الطرف الآخر ومثل هذه الاتفاقية تحمي جميع الأسرار التجارية وأسرار العمل والتي قد يكشف عنها مالك الامتياز فيما يخص سبل وطريقة العمل والإنتاج.

فالاتفاقية تحتوي بين طياتها على الكثير كالإشراف على طريقة وسير العمل وإدارته من قبل المرخص بالامتيازات ولو ان مثل تلك الرقابة ما هي إلا لخدمة الطرفين لأنها تدعم نوعية الوحدة الامتيازية وجهازها ككل ولكن ذلك الإشراف وتلك الرقابه قد تعتبر من بعض طالبي الترخيص بأنها نوع من التدخل غير المبرر وغير المعقول وفي الوقت نفسه فأن المرخص له بالامتياز لا يحصل على حقوق تمليكيه أو آي حقوق في الملكية الفكرية التي تشكل جزءا من الجهاز فالحقوق التي يتمتع بها هي حقوق موجزة.

من الضروري جدا التمعن بتلك النصوص والمستندات وتفهم ماله وما علية فيها وبعد ذلك يقرر ان كانت من النوع الذي يود الانخراط والاستمرارية وان كان العرض غير مقبول أو انه فاشل تجاريا

ويمكن ان ننظر إلى اتفاقيه الترخيص وكأنها عقد قرار حق استغلال الأرض لعدة سنوات دون ان تبقى الأرض ملكا صرفا للمشتري مع تعويض الأرض ولذا فأن رخصة استغلال الجهاز تنتهي بانتهاء مدة الاتفاقية بما في ذلك الاسم التجاري أو آي ترسيخ للسمعة التجارية أو زيادة في القيمة المادية للاسم التجاري يعود نفعه لمالك الامتياز وليس للمرخص له باستعماله.

ومن الامتيازات الأخرى التي قد يأخذها المرخص له بالامتياز في حساباته هي الفوائد التي يمنحها الجهاز على ضوء خططه العملية والمستقبلية فالصفقة الامتيازية تفتح له مجال المعلومات والمعرفة التقنية في مضمار اقتصادي وتجاري اكبر والذي شمل التدريب في مجال إدارة الأعمال وضبط الجودة والنوعية والتسويق وهذه المعرفة والتوسع الأفقي تبقى مع المرخص له بالامتياز والتي قد تكون ثمينة له في فعاليته التجارية الأخرى في المستقبل وحتى بعد انتهاء فتره الاتفاقية وذلك نوع من الاستثمار في الذات وتطوير قابليتها.

والسؤال الرئيسي الذي يجب على طالب الترخيص ان يسأل نفسه عنه ما هو المعروض عليه في الجهاز الامتيازي وبالطبع فأن جواب هذا السؤال يكمن في نصوص الاتفاقية والمستندات المرفقة لذا فمن الضروري جدا التمعن بتلك النصوص والمستندات وتفهم ماله وما علية فيها وبعد ذلك يقرر ان كانت من النوع الذي يود الانخراط والاستمرارية وان كان العرض غير مقبول أو انه فاشل تجاريا فلا داع لاستمرار المباحثات إذ ان الدخول باتفاقيه ترخيص امتيازي هي خطوة كبيرة الأهمية ولا يجب الاستهانة بها حيث تتطلب استثمارا لرأس المال كما تتطلب العمل المتواصل والصعب وخاصة في المراحل الأولى من إنشاء الوحدة الامتيازية.

ويمكن مقارنه هذه الخطوة مع خطوة شراء دار للسكن فالمشتري للعقار يود ان يعرف كل التفاصيل المتعلقة بالبيت الذي سيشتريه قبل ان يدفع الثمن حيث لا يكتفي بجمال مظهره الخارجي إذ انه يريد التأكد من متانة الأساس والجدران والتأسيس الكهربائية والميكانيكية أضافه إلى التأكد من صلاحية البائع القانونية في بيعه لذلك العقار.

لما لا نشكل اقتصاد رديف

خميس البدري

كثرت الاطروحات في كيفية النهوض بالاقتصاد العراقي والخروج به من حالة التراجع وإيصاله إلى مرحلة تتلائم مع التوجه العام لمسارات الحكومة العراقية وتوجهاتها الديمقراطية في بناء دولة تنعم بالأمن والاستقرار عبر اتخاذ سلسلة من الخطوات وإصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على بلوغ قمة الازدهار في جميع المجالات خاصة وان اقتصاد كالاقتصاد العراقي عاش أكثر من نصف قرن تحت رحمة الحكومات المتعاقبة وسياستها غير المخطط لها ذلك التخبط في السياسات الاقتصادية صير الشعب العراقي إلى كتل بشرية تنتظر رحمة تلك التوجهات ولا يخفى على احد حجم الآثار الكبيرة التي لازالت متأصلة في الذهنية العراقية تعكس مدى تأثير السياسات السابقة والتي قيدت المجالات الاقتصادية إذ لم يتخلص اي قطاع من سطوة التدخل الحكومي حتى ان بعض المشاريع العملاقة أنشئت لمجرد وضع العلامة المحلية وان كانت تستنزف موارد الدولة ولعل القطاع الصناعي العام اكبر دليل على هذه الحالة بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي ساهم بتهميش القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة كونها لاتجاري تلك المصانع العملاقة المدعومة من قبل الحكومة ومن مؤثرات السياسات والأنظمة السابقة سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة مما أدى إلى تأسيس ظاهرة البطالة المقنعة وفيما بعد الفساد الإداري ناهيك عن كل المشاكل في التسويق والتوزيع وافتقار الكثير من المشاريع للجدوى الاقتصادية .

في ضل المساعي الرامية إلى توجيه العملية الاقتصادية من اقتصاد دوله وقطاع عام إلى اقتصاد السوق الاستثماري يحتاج إلى جهود كبيرة ومدة طويلة مقارنة بالفترة التي قضاها في تلك الأجواء والعمل على تنمية حقيقية وتأسيس الاقتصاد المستقر

اليوم وفي ضل المساعي الرامية إلى توجيه العملية الاقتصادية من اقتصاد دوله وقطاع عام إلى اقتصاد السوق الاستثماري يحتاج إلى جهود كبيرة ومدة طويلة مقارنة بالفترة التي قضاها في تلك الأجواء والعمل على تنمية حقيقية وتأسيس الاقتصاد المستقر إنما يأتي على شكل مراحل وتحولات مدروسة حتى نصل إلى مرحلة لاستقرار والكمال الاقتصادي نحتاج إلى خلق اقتصاد رديف يتمثل في تشجيع المشاريع الصناعية سيما وإنها حالة صحية مجربة تبعد لاقتصاد عن المغامرات الغير محسوبة وتشجع على جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية مادامت الأرباح مضمونة والسوق موجود .

ويوصف العراق كسوق مستهلك لذا يجب تكوين صناعات توفر حاجات ذلك السوق وعلى سبيل المثال لا الحصر دولة كالمملكة الأردنية الهاشمية شهدت طفرة نوعية في مجال الاستثمار رغم مواردها الاقتصادية المتواضعة يجب ان تكون مثالا يحتذى به في خلق بيئة استثمارية سيما وان جميع العوامل المشجعة متوفرة في العراق سواء من حيث المواد الأولية والأيدي العاملة والسوق المستهلك إضافة إلى نسبة الاستقرار الأمني الذي يسود البلاد وهو في حالة تصاعد مستمرة علاوة على ذلك وجود التشريعات والقوانين التي تضمن حقوق المستثمر الأجنبي أو المحلي.

الاستثمار في الجانب التاريخي والأثري

احمد المسلم

حين نطل من شرفة الاستيقاظ لنكحل أنظارنا بمدينة رائعة تتمتع بكل مزايا المدن المتقدمة بالعلم والتحضر فهذا حلم يسعى الجميع إلى تحقيقه.
والذي يحتاج إلى سلسلة من الجهود الحثيثة للتعاقد مع الشركات العالمية التي تدرك مدى أهمية المحافظة وما تتمتع به من خصائص تجعلها مؤهلة تماما للاستثمار بكل الجوانب والقطاعات الاستثمارية المتاحة.
ولو حاولنا تسليط الضوء على جانب مهم من الجوانب التي يمكن الشروع باستثمارها على اعتباره يشكل عاملا كبيرا في تنمية المحافظة والنهوض بواقعها الاقتصادي والحضاري الذي يمكنها من اخذ دورها المنشود بين مدن العالم الأخرى.
عبر الاستثمار في القطاع السياحي وجوانبه التأريخية والتراثية التي تتمتع به المثنى كحال بقية محافظات العراق.
فمثلا آثار الوركاء التي تعتبر بداية لولادة معالم ومنارات هذا البلد من الممكن جدا ان تكون نقطة جذب كبرى لآلاف السياح الباحثين بشغف عن عمق الحضارات الإنسانية وتاريخ الشعوب القديمة التي سكنت تلك البلاد.
بالإضافة إلى قلعة السلمان التي تحمل هي الأخرى تراثا حقيقيا حيث يعود تاريخ بناؤها إلى العام ١٩٢٦ على يد الجنرال البريطاني غلوب حيث كان يستعملها كنقطة حراسه لمراقبة الحدود مع المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى معالم تاريخيه كثيرة تدفع كل الشركات الرائدة والقادرة على إدارة مثل هكذا مشاريع للتنافس سيما وأنها مشاريع تتعلق بمعالم وآثار أراد لها الله أن تكون على هذه الأرض العريقة و مجال للتنافس من اجل الاستثمار في مجال التراث الذي تتمنى أي دولة امتلاك ولو جزءا بسيطا منه.

لذا فان الاستثمار في المجال التراثي والتاريخي إذا ما تم التحرك نحوه فأنه سيحقق جانبا مهما من جوانب الاستثمار والذي سيحقق مصدرا غنيا وجديدا من مصادر تكوين الدخل الوطني الذي سيعود أولا وأخيرا بتحقيق النفع العام لصالح الفرد العراقي ويحقق موردا أخرا تستطيع المحافظة ان تجنده في مشاريع أخرى لخدمة الإنسان هنا.

لذا فان الاستثمار في المجال التراثي والتاريخي إذا ما تم التحرك نحوه فأنه سيحقق جانبا مهما من جوانب الاستثمار والذي سيحقق مصدرا غنيا وجديدا من مصادر تكوين الدخل الوطني الذي سيعود أولا وأخيرا بتحقيق النفع العام لصالح الفرد العراقي ويحقق موردا أخرا تستطيع المحافظة ان تجنده في مشاريع أخرى لخدمة الإنسان هنا.

عشت التجربة

الشيخ
عبد الكريم حسين الخفاجي

مع تجربتي ومن اجل النهوض بالواقع الاستثماري الذي ترومه الهيئة بتطوير وتذليل كل الصعوبات في سبيل الوصول إلى الغايات المرجوة وهنالك تجارب قد مرت بها الدول قبلنا واقرب شي لنا هي دول الخليج كيف أصبح الاستثمار هو المورد الثاني لدخل البلد والفرد أن السياسة الاقتصادية الاستثمارية التي سلكتها البلدان هي مزيج من العلمية الاقتصادية والعفوية الرائدة وتطورت وتبرعمت وأصبحت شيئا فشيئا حتى أصبحت هذه الدول من أكثر المستثمرين في جميع إنحاء العالم وأصبح لها امتداد في معظم دول العالم وحتى الدول الكبيرة كالصين وأمريكا والهند وماليزيا ودول عربيه وإفريقيه بدء الاستثمار في هذه الدول بشكل منح صغيرة للشعب بقانون تم تلا هذا تثمين العقارات التجارية بالأسواق والإحياء القديمة وإعطائهم فرصة أخرى بمنحهم قطع أراضي تجارية بالمناطق المتطورة يضاف إلى هذا منحهم قروض ميسرة وحسب المساحة ووضع جدوى اقتصاديه لإنجاح هكذا مشاريع تجارية وهنالك نوع أخر من الاستثمار باستحداث مناطق تجارية جديدة ويدخل فيها التصاميم المعمارية المشترطة وهنالك توضع ضمن خطة المنطقة المرافق الحيوية كموقف السيارات والأسواق والخدمات الأخرى التي يقدمها المستثمر إلى المواطن هذه الأراضي تمنح بدون ثمن فقط يستثمرها المواطن لمدة ٢٥ عام وإذا اقتضى الأمر واحتاجت الدولة إلى هذه المنطقة فتأخذها بعد انتهاء مدة العقد الاستثماري

أن السياسة الاقتصادية الاستثمارية التي سلكتها البلدان هي مزيج من العلمية الاقتصادية والعفوية الرائدة وتطورت وتبرعمت وأصبحت شيئا فشيئا حتى أصبحت هذه الدول من أكثر المستثمرين في جميع إنحاء العالم

وهو ما يعمل به حاليا في دولة الإمارات ويطلق علية الأرض والقرض وهذا البناء الهائل والتطور السريع جاء نتيجة لتلك السياسات الاقتصادية المجدية والتي تساعد في تنمية البلاد عبر .تشغيل اكبر قدر من الأيدي العاملة والقضاء على أزمة السكن وجلب الخبرات والبناء المتطور إلى البلد .

وهكذا تمكنت هذه الدول من استثمار الموانئ في أمريكا والأحواض الجافة لبناء السفن في الصين ومئات المشاريع العملاقة في جميع إنحاء العالم

ثم إعطاء المستثمر حرية العمل والاكتساب وتطوير المشاريع بتشجيع منقطع النظير من الدوائر ذات العلاقة

أرجو من الله أن نلتفت إلى بناء وطننا لضمان مستقبل أولادنا والأجيال القادمة بأذنه تعالى

تنمية وتطوير صناعة الألبان في محافظة المثنى

أمكانية إنشاء معمل للألبان في المحافظة

الدكتور سرحان نعيم طشطوش الخفاجي
جامعة المثنى/كلية التربية/ قسم الجغرافية

تسهم المشاريع الاستثمارية في تحقيق العديد من الانجازات في حال وجودها، فهي توفر الرفاهية للفرد وترفع من مستواه الاقتصادي وتزيد من تفاؤله بالحياة خصوصا عندما تضعه على أبواب الانفتاح مع العالم في وقت تكون فيه المشاريع الاستثمارية خير رديف إلى مشاريع الوزارات أو تنمية الأقاليم.

تعد محافظة المثنى أرض بكر لمشاريع استثمارية عملاقة،إذ إن العديد من المؤهلات الموجودة في مدينة السماوة تمكنها من إن تكون من بين المدن العراقية الحاضنة لمختلف مشاريع الاستثمار خصوصا وإنها تمتلك مساحات شاسعة وموارد طبيعية كافية وطاقات بشرية مناسبة فضلا عن موقعها الجغرافي الذي جعلها تحد ثلاث محافظات وشبكة طرق داخلية وخارجية مناسبة تسهم في توفير الخدمات للمستثمرين فضلا عن الاستقرار الأمني الذي تعيشه عموم مناطق المحافظة والذي يقع في أولويات نجاح الواقع الاستثماري وغير ذلك من مؤهلات نرى أنها كافية لتكون السماوة من المدن الاستثمارية المشار لها بالبنان لإنشاء مشاريع استثمارية هي بكل الأحوال ستعود بالفائدة على الدولة والمواطن في المحافظة الذي أنهكته الحروب وصار ألان يحلم بتوفير الخدمات بعد إن استقر واقعه الأمني وأخذت حياته تدب من جديد على الرغم من وجود التحديات المتلاشية شيئا فشيأ إمام إرادة العراقي وصبره العظيم فالمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية والطاقات والإمكانيات وغير ذلك يمكن للاستثمار إن يحقق نجاحاته هنا.

ترجع أهمية إنشاء معل أنتاج الألبان في مدينة السماوة إلى أنه يساهم في دعم الاقتصاد القومي كقطاع من قطاعات الصناعات التحويلية الريفية أو الحضرية ، وعموما يمكن القول أن تشجيع وتنمية إنشاء مثل هذه المعامل بالقرب من المدينة يساهم بصورة مباشرة في تنمية مجتمع الريف وفي المقام الأول يساهم في رفع دخل الأسرة في القرية ويساعد على تشجيع الاستثمارات في المحافظة لرؤوس الأموال، كذلك يشجع المعمل على تنمية المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية لشباب مجتمع الريف وعلى رأسهم المرأة.

الموقع المقترح للمشروع:

تعتبر منطقة المهدي الموقع المثالي للمشروع . أو المنطقة المحصورة بين مدينة السماوة وقضاء الرميثة الموقع الثاني المثالي لإقامة المشروع ،لتمتعهما بمميزات الموقع المثالي من حيث:

1- القرب من المواصلات.
2- القرب من مناطق الخدمات العامة كالكهرباء والماء.
3- الأمن ونظافة الموقع.
4- القرب من مناطق التسويق وسهوله الوصول إلى موقع المشروع.
5- ولوجود أراضي زراعية تصلح للتوسع المستقبلي للمصنع ولإنشاء مشروع محطة أبقار مثالية لرفد المصنع باحتياجاته من الألبان.

الجدوى الاقتصادية للمشروع :

إن قيام واستمرارية أي مشروع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار احتياجاته ومتطلباته المختلفة من النواحي التسويقية والفنية والمالية، ودراسة الجدوى تهدف من خلال عناصرها الثلاثة: دراسة السوق، والدراسة الفنية، والدراسة المالية، إلى التعرف على تلك المتطلبات والاحتياجات.

دراسة السوق:

من حيث :

1- تحديد مدى استيعاب السوق للسلعة بمعرفة حجم الطلب المتوقع عليه، وذلك من خلال دراسة من هم المستهلكون، الكميات المستهلكة وتوقعات زيادة أو نقصان الطلب على السوق.
2-مقارنة الكمية المعروضة من السلع والكمية المطلوبة من خلال فهم أساليب المنافسة المتبعة.
3- تحديد حجم المبيعات آخذين بعين الاعتبار سياسة التسعير، وجودة الإنتاج وأسلوب التوزيع والترويج.

الدراسة الفنية

1- موقع المشروع
2-المباني والأجهزة والمعدات اللازمة للعمل
3- الكادر الفني والعمالة
4- الإدارة والهيكل التنظيمي للمشروع.
5- سيارات شراء المواد الخام وتسويق المنتج
6- مراكز جمع المادة الأولية في القرى والأرياف.

الدراسة المالية:

الخطوة الأولى: حصر أنواع التكاليف الكلية للمشروع: ملخص الخطوة الأولى من الدراسة المالية: أنواع التكاليف الكلية للمشروع :

1- التكاليف التأسيسية: وهي التكاليف التي

تدفع مرة واحدة ولا تسترد وتكون مرتبط
بإعداد لبدء العمل (الرسوم القانونية، ورسو
الترخيص والتسجيل، واستشارات ودراسات)
2- التكاليف الرأسمالية: وهى تكلفة الحصو
على عناصر الإنتاج (الأرض، والمبـــانى
والآلات والمعدات) وتصرف مرة واحدة قبـ
بداية الإنتاج ولكن يمكن استرجاعها عن طري
البيع.
3- التكاليف التشـغيلية: وهى التكاليف الناتج
من عملية الإنتاج، وتحســـب لمدة الدور
الإنتاجية الواحـدة بـالأخذ في عين الاعتبـ
تواريخ التكاليف الثابتة.
أ- التكاليف الثابتة:وهى التكلفة اللازمة لتشغي
المشروع، أي أنها لا تتغير بتغير حجم الإنتا
كإيجار الأرض، والصيانة الدورية والرواتب.
ب- التكاليف المتغيرة: وهـى التكاليـف التـ
ترتبط بمستوى الإنتاج، أي أنها تتغير مع حج
الإنتاج وتشـــمل مواد خام، وأجرة العمال
وفواتير طاقة.
4- مجموع التكاليف الكلية للمشـروع: وتمثل
مجموع التكاليف المذكورة أعلاه للبدء بقياه
وتشغيل المشروع.
الخطوة الثانية: حسـاب الربـح الشـهري
والإجمالي:
أ- الإيرادات الشهرية : وتمثل الكميات المباعة
مضروبة بسعرها، وهى الدخل النقدي الشهري
بالمشروع.
ب- التكاليف التشغيلية الشهرية:وهى مجموع
التكاليف الثابتة والمتغيرة الشهرية.
ج- الربح الشهري الإجمالي: وهو عبارة عن
الدخل المتبقي من المبيعات بعد طرح التكاليف
التشغيلية.
الخطوة الثالثة: حساب الربح الشهري الصافي:
في هذه الخطوة سـيتم طرح جميع المصاريف
الغير نقدية من الربح الإجمالي، (مثل الإهلاك
ومعدل التكاليف التأسيسية، وتكاليف التمويل
كالفائدة البنكية). الربح الصافي الشهري =
الإيرادات الشـهرية - المصاريف الشـهرية
ملخص الخطوة الثالثة من الدراسـة المالية :
وحساب الربح الشهري الصافي
1- الإيرادات الشـهرية : (من الخطوة
الثانية).
2- المصاريف الشـهرية
الكلية: هي عبارة عن
مجموع المصاريف
النقـدية وغير
النقدية وتشمل
التكاليـف
التشـغيلية
الشهرية، ومعدل
التكاليف التأسيسـية
الشهري وإهلاك الآلات والبناء الشهري،
وتكلفة التمويل الشـهري (وتتمثل غالبـا
بالفائدة الشهرية).
3- الربح الشهري الصافي: وهو عبارة عن
الدخل المتبقـي من المبـيعات بـعد طرح
المصاريف الشهرية الكلية.
الخطوة الرابعة: حساب القسط الشـهري
للبنك:القسط الشهري للبنك = قيمة القرض +
الفائدة الشهرية / (٦ سنوات × ١٢ شـهر) -
أشهر إعفاء.

البيانات والمعلومات اللازمة معرفتها عند عمل
دراسة الجدوى بيانات السكان
1- عدد السكان الحالي، للتعرف على متوسط
استهلاك الفرد من السلعة :ودراسة العلاقات.
2- معدل نمو السكان، ويستخدم للتعرف على
الزيادة المتوقعة في عدد السكان لاستخدامها
في التنبؤ بالطلب في السنوات المقبلة.
3- توزيع السكان حسب فئات السن والجنس،
وتسـتخدم هذه البـيانات في التعرف على
الشرائح المختلفة المستهلكة للسلعة.
4- توزيع السكان إلى ريف وحضر، وذلك على
أساس أن أنماط الاستهلاك في الريف تختلف
عن أنماط الاستهلاك في الحضر.
5- توزيع السكان حسب المستوى التعليمي،
على أساس وجود اختلافات داخل المجتمع في
أنماط الاستهلاك باختلاف مستويات التعليم.
6- عدد الوحدات السكنية ونوعها، وتفيد هذه
البيانات إذا ما أريد التعرف.
سـلوك المسـتهلكين يتضمن معلومات عن
المستهلك وعادة يتم الحصول على بياناته من
خلال مسوحـات ميدانية وتصميم اسـتمارة
بحث تتضمن المعلومات التالية:
أ- حجم العبوة التي يفضلها.
ب- ما هي دوافعه للشراء؟
ج - حـجم الاسـتهلاك اليومي / الشـهري /
السنوي.
بيانات عن السلع البديلة :
1-كمية الإنتاج، حـتى يمكن مقـارنة بحـجم
الاستهلاك المتوقع، لتحديد الطاقة الإنتاجية
المناسبة للمشروع.
2- سعر البيع بالتجزئة والجملة وتستخدم في
رسم السياسة السعرية.
بيانات عن المنافسين
عدد المنافسين - طاقة إنتاجهم القصوى - نقاط
القوة والضعف لديهم
بيانات عن النقل والمواصلات مختلف الوسائل
المتوفرة وأسعارها.
في حالة التصدير
1- الصادرات بالقـيمة والكمية والنوع وأهم
الدول المسـتوردة للتعرف على مدى إمكانيات
التصدير لجزء من الإنتاج.
2- الواردات بالقيمة والكمية والنوع

إعادة التدوير ... ارتباط البيئة مع الاقتصاد

المهندس / مرتضى زاهي / مدير مكتب المدير العام

يمكن تعريف التدوير بأنه عدة عمليات مترابطة بعضها ببعض تبدأ بتجميع المواد التي بالإمكان تدويرها ومن ثم فرزها حسب أنواعها لتصبح كمواد خام صالحة للتصنيع ليتم تحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام ..

أو إنها عملية إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أم الصناعية او الزراعية، وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة، وتتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدة.

بدأت فكرة إعادة التدوير أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث كانت الدول تعانى من النقص الشديد في بعض المواد الأساسية مثل المطاط، مما دفعها إلى تجميع تلك المواد من المخلفات لإعادة استخدامها .

وبعد سنوات من ذلك أصبحت عملية إعادة التدوير من أهم أساليب إدارة التخلص من المخلفات ذلك للفوائد البيئية العديدة لهذه العملية.

لسنوات عديدة كان إعادة التدوير المباشر عن طريق منتجي مواد المخلفات (الخردة) هو الشكل الأساسي لإعادة التدوير، ولكن مع بداية التسعينيات بدأ التركيز على إعادة التدوير غير المباشر أي تصنيع مواد المخلفات لإنتاج منتجات أخرى تعتمد على نفس المادة الخام مثل: إعادة تدوير الزجاج والورق والبلاستيك والألمنيوم وغيرها من المواد التي يتم الآن إعادة تدويرها.

1- إعادة تدوير المخلفات المعدنية: وهي تتمثل أساسًا في الألمنيوم والصلب حيث يمكن إعادة صهرها في مسابك الحديد ومسابك الألمنيوم ويعتبر الصلب من المخلفات التي يمكن إعادة تدويرها بنسبة ١٠٠ % وبعدد لا نهائي من المرات وتحتاج عملية إعادة تدوير الصلب لطاقة أقل من الطاقة اللازمة لاستخراجه من السبائك أما تكاليف إعادة تدوير الألمنيوم فإنها تمثل ٢٠ % فقط من تكاليف تصنيعه وتحتاج عملية إعادة تدوير الألمنيوم إلى ٥ % فقط من الطاقة اللازمة.

2- إعادة تدوير الورق: تعتبر عملية اقتصادية من الدرجة الأولى؛ وذلك لأنه طبقًا لإحصائية وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن إنتاج طن واحد من الورق ١٠٠ % من مخلفات ورقية سوف يوفر (٤١٠٠ كيلو واط/ ساعة) طاقة وكذلك سيوفر ٢٨ مترًا مكعبًا من المياه بالإضافة إلى نقص في التلوث الهوائي الناتج بمقدار ٢٤ كجم من الملوثات الهوائية.

وبالرغم من ذلك فإنه يتم في الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تدوير ٢٠.٩ طنًا ورقيًا سنويًا فقط مقابل ٥٢.٤ طنًا من الورق يتم التخلص منها دون إعادة تدوير أما الورق المعاد تدويره فإنه يستخدم في طباعة الجرائد اليومية.

3- إعادة تدوير البلاستيك:

ينقسم البلاستيك إلى أنواع عديدة يمكن اختصارها في نوعين رئيسين هما البلاستيك الناشف Hard Plastic وأكياس البلاستيك Thin Film Plastic ويتم قبل إعادة التدوير غسل البلاستيك بمادة الصودا الكاوية المضاف إليها الماء الساخن وبعد ذلك يتم تكسير البلاستيك الناشف وإعادة استخدامه في صنع مشابك الغسيل، والشماعات، وخراطيم الكهرباء البلاستيكية ولا ينصح باستخدام مخلفات البلاستيك في إنتاج منتجات تتفاعل مع المواد الغذائية أما بلاستيك الأكياس فيتم إعادة بلورته في ماكينات البلورة

4- إعادة تدوير الزجاج:

صناعة الزجاج من الرمال تعتبر من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير حيث تحتاج عملية التصنيع إلى درجات حرارة تصل إلى ١٦٠٠ درجة مئوية أما إعادة تدوير الزجاج فتحتاج إلى

طاقة أقل بكثير .

تستخدم الدول المتقدمة أحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات استخدام المخلفات وإعادة تدويرها من خلال :

- الاستفادة من المخلفات المنزلية بتحويلها إلى سماد عضوي ذي جودة عالية.
- الاستفادة من المخلفات الصلبة بواسطة الفرز الجاف. وتتوفر عدة طرق لاسترجاع المواد المفيدة من النفايات الصلبة وإعادة الاستفادة منها ومن هذه الطرق: الفرز المغناطيسي والفرز الهوائي وكذلك يتم عزل النفايات حسب مكوناتها لإعادة تصنيعها بعد كبسها ويمكن الاستفادة من فضلات الشحوم في صناعة الصابون والشموع ومن قطع الأثاث المنزلي ذات الحجم الكبير في إعادة استخدامه ونقله من قبل شركات متخصصة.

الفوائد البيئية والاقتصادية لتدوير النفايات:

1- التقليل من تلوث البيئة نتيجة التخلص من النفايات عن طريق الدفن أو الحرق.
2- المحافظة على المواد الطبيعية.
3- تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية.
4- توفير فرص صناعية جديدة.
5- توفير فرص عمالة جديدة وتوفير في الطاقة. والأساليب الجيدة في التجميع لغرض التدوير هي إنشاء مراكز تجميع بالأحياء السكنية, ووضع حاويات تجميع بالقرب من المراكز التجارية, وإلزام المطاعم والمراكز الأخرى بإرسال المواد بعد فرزها لأقرب مركز تجميع. وتقليل النفايات يعني تخفيض كمية النفايات من المصدر بينما تدوير النفايات هو استعمال النفايات بدل المواد الخام في مصانع الإنتاج وكلتا الحالتين تقللان النفايات الذاهبة إلى مواقع الدفن وبالتالي الادخار المالي والمادي وتوفير الطاقة فعلب الألمنيوم مثلاً يمكن إعادة تدويرها عدة مرات. استرداد الطاقة

إن الحصول على الطاقة من النفايات هدف اقتصادي مهم, فضلاً عن التخفيض في حجم النفايات وتعتمد كمية الطاقة الناتجة عن مكونات النفايات ونسبة الرطوبة والطاقة الحرارية الكامنة وتتراوح نسبة المواد القابلة للاحتراق في النفايات بين ٧٠% - ٨٠% من وزن النفايات. وعادة تستخدم طاقة النفايات لأغراض التسخين وتوليد الكهرباء كما هو متبع في الدول الاسكندنافية. إن إعادة تصنيع النفايات يعتبر الحل الأمثل للتخلص من النفايات بيئياً ويعود بالنفع الاقتصادي عند توفر رأس المال والتكنولوجيا والأيدي العاملة المدربة.

ومن فوائد تدوير النفايات بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة من التلوث تخفيض ميزانية عقود النظافة وخلق فرص استثمارية بسبب توفر المواد الخام وإحلال بعض المنتجات البديلة كإحلال منتجات لدائن بدل منتجات الخشب مثلاً.

إن معظم تكاليف تشغيل برنامج الفرز من المصدر ناتجة عن تجميع النفايات المفروزة وتشغيل مركز الفرز وأهم فائدة للفرز من المصدر هي الحصول على نتائج جيدة وأسعارها عالية نسبياً في سوق المكاتب والكرتون والزجاج والمطاط ويحتاج الفرز من المصدر إلى كلفة أقل من رأس المال الذي يستخدم لإنشاء مخزن لتجميع النفايات المفروزة وطريقة الفرز من المصدر مناسبة للتجمعات السكانية البعيدة عن مواقع الفرز المركزية وهي أكثر الطرق اقتصادية ومفضلة للبلديات لأنها لا تحتاج إلى نقل النفايات ودفنها في مواقع الدفن ولكن تحتاج البلديات إلى مشاركة فاعلة من قبل المجتمع وإيجاد أسواق مستهلكة لهذه المواد بشكل مستمر لذلك فهذه الطريقة تحتاج إلى تعاون الجمهور لإنجاحها ولقد تبين أن أكثر الناس رغبة للفرز من المصدر هم المتأثرون سلبياً من المدافن الصحية.

من هذا يتبين ان إعادة تدوير النفايات هي ربط البيئة بالاقتصاد فمن خلالها يتم التخلص من النفايات بدون حرق ودخان وآثار بيئية سيئة تؤدي إلى انبعاث غازات تؤثر سلبا على المجتمع بل بطريقة إعادة تصنيع اقتصادية توفر جزءا كبيرا من المادة الخام مما يكون له مردود ايجابي على الاقتصاد العام.

مشروع استثماري نموذجي لإنتاج مياه R.O

الكيميائي / علي كامل عبد الله
وحدة الدراسات الإستراتيجية

أولا : مقدمة /
مع تفاقم مشكلة شحة المياه في العراق , وتردي المواصفات النوعية وزيادة محتوى الأملاح , أصبحت مسالة الحصول على مياه نقية صالحة للشرب والاستعمالات البشرية الأساسية , على درجة بالغة من الأهمية , وأولوية يعاني منها معظم السكان. وفيما يتجسم حجم المشكلة مع الوقت , يصبح الحديث عن توفر (المياه) ليست ترفا , إنما حقيقة يلمسها ويعاني منها الجميع في المدن والأرياف وتلامس كل الاحتياجات المدنية الأساسية في الزراعة والصناعة والخدمات , وتهدد بانعكاساتها الثروة السمكية والحيوانية والزراعية , مما يحتم وجود إستراتيجية مستقبلية لـ (إدارة المياه) بالكمية والنوعية لتأمين إمدادات هذا المقوم الحيوي الذي يهدد مجمل الحياة في بلاد الرافدين .

ثانيا : التصورات العامة للمشروع /
تركز هذه الدراسة المكثفة على إنتاج مياه الشرب (R.O)حصراً وللأسباب التالية :
١ـ المعاناة الحقيقية للمدنيين من تدني كمية ومواصفات مياه الشرب.
٢ـ تحسن المستوى المعيشي والصحي للسكان وتوجه الإنسان لاستعمال مياه بمواصفات نوعية قياسية.
٣ـ إغراق الأسواق المحلية بكميات ونوعيات من المياه المعبئة مستوردة من مناشئ مختلفة.
٤ـ شحة الإنتاج المحلي بالمقارنة مع حجم الكميات المستورد من المياه.
٥ـ إعطاء التميز النوعي اهتماما خاصا في التوجه لمناقشة المستوردات .
ثالثا : تقدير الحاجة لمياه الشرب في المحافظة /
موازنة العرض والطلب(ينظر الشكل رقم ١)
وحدات التحلية في المحافظة (ينظر الشكل رقم ٢)
تقدر تخمينات حاجة المحافظة (ينظر الشكل رقم ٣)
وبالقياس لظاهرة إغراق الأسواق بكميات

هائلة من العبوات المستوردة ذات المناشئ ومصادر المياه المتنوعة (آبار , عيون , تحلية مياه البحر) نستنتج تنامي الطلب والإقبال على هذه المياه مما يدفع باتجاه ضرورة المضي بعدة مشروعات من (R.O.) وإذا ما احتسبت الحاجة على عموم العراق , فان حجم الاستثمار يأخذ حجما أعلى .
رابعا : الطرق الحديثة لتحلية مياه الشرب /
أـ طريقة التقطير
١ـ التقطير متعدد التأثير .
٢ـ التقطير بضغط البخار .
ب-فصل الأملاح بالأغشية
١ـ التناضح العكسي (R.O).
٢ـ التناضح الكهروكيميائي
ج- فصل الأملاح بالخواص الانتقالية للايونات(التبادل الأيوني)(Ion Exchanger).
د-معالجة المياه الثقيلة للاستفادة من المياه النقية المستخلصة .
خامساً : المؤشرات الاقتصادية الأولية /
الرؤية:إنتاج مياه شرب بطريقة التناضح العكسي بمواصفات قياسية في (التصفية والمعالجة والتعقيم والتعبئة)
الأهداف:
ـ مشروع استثماري يراعي المتطلبات الصحية

شكل رقم ١

ت	سعة المجمع	العدد	ساعات التشغيل /يوم	كمية الماء المنتجة م3/ساعة	نسبة الضائعات%	كمية الماء الواصلة م3/يوم
1	مجمعات سعة 200م3/ساعة عدد/5	3	20	12000	%15	10200
		2	15	4000		3400
2	مجمعات سعة 50م3/ساعة عدد/12	12	10	6000		5100
3	مجمعات سعة 14م3/ساعة عدد/13	13	10	1820		1547
4	مجمعات سعة 7م3/ساعة عدد/1	1	10	70		60
المجموع الكلي				23890		20307

شكل رقم ٢

ت	سعة الوحدة	العدد	ساعات التشغيل /يوم	كمية الماء المنتجة م3/ساعة
1	وحدات سعة 70م3/ساعة	1	8	256
2	وحدات سعة 40م3/ساعة	1	8	320
3	وحدات سعة 25م3/ساعة	3	8	600
4	وحدات سعة 16م3/ساعة	2	8	256
5	وحدات سعة 4م3/ساعة	1	8	32
المجموع الكلي				1768

شكل رقم ٣

كمية الماء المنتجة في المحافظة	المشاريع المركزية	105655 م3/يوم
	المجمعات المائية	20307 م3/يوم
	وحدات التحلية	1768 م3/يوم
	المجموع الكلي	127730 م3/يوم
نسبة الشحة		%38

والبيئية
- تغطية حجم الطلب المتنامي وتغيير النمط الاستهلاكي للسكان .
الآلية:خلق التوازن بين الإنتاج المحلي والكميات المستوردة على المدى القريب/وتغطية عموم حاجة السوق في المدى البعيد
سادساً : الطاقة التصميمية / مشروع نموذجي
١- لأغراض التحليل الاقتصادي تأخذ الدراسة بالاعتبار مشروعاً قياسياً بالطاقات التالية :
الطاقة الإنتاجية = ١٢٥ م٣ / باليوم من مياه الـ R.O طاقة تشغيلية .
موزعة على ثلاث عبوات :
عبوة (٢٠ لتر)= ٣ آلاف قنينة / باليوم
عبوة (١,٥ لتر) = ٢٠ ألف قنينة / باليوم
عبوة (٠,٦)= ٦٠ ألف قنينة / باليوم
٢- المعدات والخطوط الإنتاجية:
وحدة مركزية متكاملة للتناضح العكسي بطاقة تصميمية = ١٥٠ م٣ / باليوم
٣ مكائن للتعبئة الأوتوماتيكية = حسب العبوات
ماكنة بثق مركزية لإنتاج العبوات البلاستيكية .
أحزمة ناقلة للتعبئة والتغليف .
أجهزة تعقيم بالأوزون .
مختبر كيميائي وبيولوجي
رافعات شوكية وآليات نقل وتوزيع
مولدة كهربائية وخزات للوقود
خزانات ومضخات لمصدر الماء الخام
٣ -المخطط الأولي لوحدات المشروع / يتكون المشروع من:-
قاعة الإنتاج / والخدمات المساعدة / والمختبر / الإدارة / المخازن / إنتاج العبوات / والمرافق والمسقفات الخدمية
المساحة = ٥ - ١٠ دونم وحسب الطاقة الإنتاجية
٤- التحليل الاقتصادي الأولي :
أ- رأس المال الاستثماري / الأصول الثابتة :-
الأجهزة والمعدات = ١,٥ مليون دولار
الأبنية والإنشاءات = ١ مليون دولار
الوحدات المساعدة = ٠,٥٠٠ مليون دولار
وسائل النقل = ٠,٢٥٠ مليون دولار
٣٢٥٠ مليون دولار
رأس مال تشغيل لمدة ٣ أشهر ٠,٧٥٠ مليون دولار
رأس المال الاستثماري ٤ مليون دولار
ب- تكاليف الإنتاج :-
الطاقة التشغيلية = ٨٠ % من الطاقة التصميمية من بدائل عمل المشروع
معدل الإنتاج = ٢٥٠٠ عبوة سعة (٢٠ لتر) /١٥ألف عبوة (١,٥ لتر) / ٥٠ ألف عبوة (٠,٦ لتر)
أسعار البيع = (١٢٥٠) و (٣٥٠) و (١٥٠) دينار للعبوة على التوالي .
قيم المبيعات اليومية = ١٦ مليون دينار = ١٣,٥ ألف دولار .
عدد الوظائف= ٣٠ منتسب من مختلف المهارات .
المستلزمات السلعية والخدمية = ٦,٥ ألف دولار باليوم .
الربح الافتراضي السنوي = ٣٠٠ مليون دولار - ٧٥٠ ألف دولار/ الاندثار و إيجار الأرض = ١,٥ مليون دولار
عائد الاستثمار= ٤٤ % وفترة استرداد رأس المال = ٣ سنة
ثامناً : النتائج المستحصلة
١- المشروع مجدي اقتصاديا ويتضمن منافع تجارية واجتماعية
٢- يعتبر المشروع حافزا لإقامة مشاريع استثمارية مماثلة بسبب الحاجة المتزايدة والمنافسة
٣- ويعتبر المشروع دافعاً لإقامة مشاريع لإنتاج العصائر والمياه الغازية , إضافة إلى مشاريع لإنتاج العبوات البلاستيكية والصناديق الكارتونية لأغراض التعبئة
٤- أن يتوخى المشروع اعتماد تقنيات وطرق إنتاج وتجهيزات تناضح عكسي وأساليب معالجة حديثة ومن مناشئ دولية مرموقة وذات خبرة في ضمان مواصفات نوعية قياسية ومستقرة ومثمرة .
ومن هذا المنطلق , فإننا نشجع القطاع الخاص ورؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في هذا المجال الحيوي المشرق ومضمون الفوائد.

شركات توظيف الاموال وخطرها على مستقبل الاستثمار في العراق

علي حنون آل معلا الشمري
مدير التحرير

مع التعديلات الاخيره لقانون الاستثمار العراقي ذي الرقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ التي اضفت على قانون الاستثمار مرونة كبيرة ومزيدا من التسهيلات والطمأنينة للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء .

ومع الجهود الكبيرة لمختلف هيئات الاستثمار في العراق من خلال الحملات الترويجية والاعلامية لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة فيها لأجل استقطاب اكبر عدد ممكن من الشركات الاجنبية لإقامة مشاريع الاستثمار الكبيرة ولتشجيع المستثمر المحلي بإنشاء المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة .

برزت ظاهرة خطيرة وهي ليست بالجديدة تهدد مستقبل ونجاح الاستثمار مما يستدعي الانتباه والاسراع في محاربتها الا وهي شركات توظيف الاموال التي اصبحت تشكل مصدر قلق كونها تمتص اموال المواطنين بهدف تحقيق الربح السريع لهم مما يؤدي الى عزوف المستثمر المحلي و هو المواطن العراقي عن الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك اعتمادا على ماسوف يحققه من ارباح وعوائد مالية مزعومة من تلك الشركات والتي هي في الاصل مرتعا للنصب والاحتيال إذ ان معظم تلك الشركات (المافيات) تعمل دون رقيب وقد راح ضحيتها الكثير من المواطنين الذين اودعوا جزءا كبيرا من اموالهم بهدف تحقيق قدر كبير من الارباح دون مزيد من العناء.

> لابد من زيادة ونشر الوعي بين صفوف المواطنين والبدء بحملات توعوية بهدف محاربة تلك الظاهرة والحد من انتشارها وسن وتشريع القوانين و اللوائح والنظم التي تجرم عمل تلك الشركات باعتبارها ليست شركات استثمارية كونها غير مسجلة لدى مسجل الشركات العراقي او في سوق العراق للاوراق المالية والذي يعد المؤسسة المالية الوحيدة الضامنة لحقوق المستثمر المحلي والاجنبي آملين مزيدا من التعاون في نشر الوعي خدمة للصالح العام.

وعليه لابد من زيادة ونشر الوعي بين صفوف المواطنين والبدء بحملات توعوية بهدف محاربة تلك الظاهرة والحد من انتشارها وسن وتشريع القوانين و اللوائح والنظم التي تجرم عمل تلك الشركات باعتبارها ليست شركات استثمارية كونها غير مسجلة لدى مسجل الشركات العراقي او في سوق العراق للاوراق المالية والذي يعد المؤسسة المالية الوحيدة الضامنة لحقوق المستثمر المحلي والاجنبي آملين مزيدا من التعاون في نشر الوعي خدمة للصالح العام.

Iraq-Japan Economic Conference Convened in Baghdad

The Iraqi-Japanese Economic Conference was convened under the patronage of H.E. Prime Minister Nouri Al-Maliki with the attendance of more than 500 personalities specialized in politics and economy from the two sides, in addition to the National Commission of Investment, as well as a number of investment commissions from different Iraqi provinces.

The speech of H.E. Nouri Al-Maliki stressed the positive role of the Japanese government in supporting Iraq, encouraging investment and polarizing a great number of Japanese companies from different fields.

The second speech was delivered by Deputy Prime Minister Dr. Rafi' Al-Issawi, during which he stressed the Japanese government's contribution in supporting the Iraqi people through decreasing debts and training Iraqi cadres. He stressed that Iraq will provide best ways to make Japanese projects a success for all their future operations in Iraq.

Dr. Sami Ra'ouf Al-Araji, NIC President, elaborated investment opportunities all over Iraq and pointed out the main merits of the investment law and its amendments, as well as the raw materials available in Iraq. He called upon the Japanese side to take part in re-building Iraq.

On the other side, Mr. Tada Hiro Mataso, senior undersecretary of the Japanese Ministry of Economy, Trade and Industry, pointed out the support of his government to the sovereignty of Iraq, elaborating the historical nature of relations between the two countries.

He expressed the interest of the Japanese companies to work in Iraq and finding ways and means for economic partnerships in different economic horizons.

Mr. Kotishi Takimasa, Japanese State Minister for Foreign Affairs confirmed the desire of this government to help Iraq and develop relations between the two countries in facing violence and terrorism. He stressed that Japan will grant all possible support for the Iraqi government and people.

During the conference, Al-Muthanna MIC, participated in the deliberations, including all negotiations between the two sides.

A number of Iraqi ministers attended the conference, including ministers of electricity, industry and minerals ,science and technology, water resources, transport and trade, as well as Prime Minister's consultants and advisors.

MIC delegation elaborated all possible investment opportunities in Al-Muthanna Province in different economic, industrial, housing, tourism, agriculture, electricity and health fields.

The MIC Information Department distributed leaflets, CDs, investment maps, investment guide and the Investment magazine.

A number of invitations were extended to the Japanese companies that expressed their desire to invest in the province. These invitations were based on the deep friendly relations between the two sides.

This conference was held on the results that were achieved during the Iraqi-Japanese forum held in Amman, Jordan, in July 2008, and the investment symposium held in Tokyo last July.

This conference is the first in size and quality in bilateral relations betweens the two countries.

34th. Investment License Granted

Governor Ibrahim Salman Al-Mayali received a delegation representing Wadi Al-Neel Company which was granted an investment license to implement a recycling plant with a cost of $ 151 million, and a capacity of 1000 tons per day. This project will be implemented in cooperation with the Greek company Mac Optic.

During the meeting, the mechanism of the project was discussed and the period of implementation. From its side, the local government expressed its approval for the implementation of the project, as well as rendering all possible assistance in this regard.

It was agreed to form a delegation headed by the Governor and the membership of Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, and a number of the Board and heads of MIC departments to visit Switzerland to acquaint themselves with the recycling plant expected to be established in the province.

Nozad City for Contracts in Al-Muthanna

Governor Ibrahim Salman Al-Mayali met a delegation from Nozad City Group for Contracts and Investment.
The delegation was headed by Mr. Nozad Mohammed Ali and his specialized engineers and advisors.
The meeting was attended by Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, during which the available investment potentialities and the security situation were discussed.
The Governor declared the readiness of the local government to provide all possible assistance sot the investing companies will start their operations.
On the other hand, Mr. Nozad M. Ali expressed the serious desire of his group to invest in fields of housing and tourism.
He added that the group aims at establishing a 2500 housing units in the province. The project will follow international standards, taking into consideration the prices of selling that will be suitable for the income of the ordinary citizen.
He hoped reaching practical partnership with Al-Muthanna University in order to benefit from its staff.
Likewise, Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, expressed MIC readiness to allocate the needed lands for the project and extend all possible assistance in this regard.
Nozad Group is implementing housing projects in Kerbala and Salahuddin provinces, as well as a complete city in Sylamaniyah province.

MIC Magazine Endorsed

n an attempt to consolidate the democratic process and expose the shining look of he new Iraq , as well as uplifting the serious and free media, the MIC monthly magazine was endorsed by the Iraqi Union of Journalists.

MIC D.G. Meets Number of Investment Personalities

Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, met Mr. Ahmed Mohammed Al-Ameri, Director General of Sura Al-Ameen and Al-Abraj Al-Arabiyah companies , and the Director General of Hozan Company for Contracts.
During the meeting , Eng. Al-Yasiri pointed out the available investment opportunities in the province. They expressed their desire to invest in housing sectors as well as other infrastructures of the province.
MIC Director General stressed that the province needs the development of its infrastructure in addition to the housing units to end the housing crisis that faces the province in particular, and Iraq,, in general.

Expanded Seminar by Al-Muthanna University

An expanded seminar to discuss engineering projects in the province was held by Al-Muthanna University. The seminar was attended by the Governor Mr. Ibrahim Salman Al-Mayali, Deputy Provincial Council Chairman Mr. Mohammed Arboud Al-Zubaidi and a number of governmental officials in addition to Mr. Mahmoud Hadi Radhi and Mr. Ali Kamil, MIC advisors, as representatives from the Commission.
During the seminar, obstacles facing the non implementation of the projects in the province were discussed , as well as their remedies and solutions.
The Governor stressed the importance of establishing a studies and planning centre that will push the development process in the province forward.

Stress to Implement 2009 Plan Project

NIC President Dr. Sami Al-Araji stressed the importance of continuing the implementation of investment projects of 2009 plan.

This took place during a workshop organized by CIPE in Jordan, 11-15 January last. He said that this year is the real corner stone for the investment process where the real framework for investment Law and its amendments took place.
" Greater conferences were held in London, Washington, Germany and Baghdad were held." , he added.
He stressed the importance of accomplishing the investment projects due to their importance to meet the needs of the citizens and pushing economic wheel forward.
MIC delegation was headed by Eng. Amer Abbas Aziz, Assistant MIC Director General, Mr. Qasim Ajil, member of the Board, and Mr. Ali Hanoon, Director of Public Relations.
Other local investment commissions also attended the workshop.
CIPE has arranged a number of development programs and workshops for local commissions to provide them with expertise and marketing processes, as well as determining the model strategy to be acquainted with suitable investors, treating all obstacles, and putting down proposals for successful investment projects.

Call for Egyptian Companies to Invest

Mr. Salar M. Ameen, NIC Deputy President, met Mr. Rasheed M. Rasheed, Egyptian Trade Minister, during the deliberations of the Islamic Conference Trade Expo.

Both sides discussed ways and means for activating agreements signed within memoranda of understanding between Iraq and Egypt.

Mr. Ameen pointed out that Iraq has hundreds of investment opportunities, calling upon Egyptian companies to take part in the development process of Iraq. He stressed that the doors of investment in Iraq are wide open for the Egyptian companies, particularly in the housing sector.

Mr. Ameen added that Iraq needs 3.5 million housing units during the coming ten years, as well as other needs in fields of power , agriculture, industry , tourism, health and other sectors.

He expressed the readiness of the Commission to extend all possible assistance to the investors before and after granting the licenses.

On the other hand, Mr Ameen met a number of Iraqi and Egyptian investors in pharmaceutical industries, invited them to visit Iraq and study possibilities of developing such sector of industry.

Round 12 of the Islamic Conference Trade Expo witnessed the participation of 300 firms. The expo aims at recruiting new projects for Islamic countries, and encouraging new joint ventures, as well as denoting the potentialities of the Islamic countries in fields of trade and industry.

Joint Meeting for Erection of Housing Complex

A joint meeting was held between the Provincial Council and MIC.

The meeting was attended by Mr. Mehdi Jawad, member of the Provincial Council and Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board , as well as members for the Southern Cement Company and the Director of Al-Warka' Bank. The meeting was also attended by Eng. Amer Abbas Aziz , assistant Director General and a number of heads of departments of MIC.

During the meeting, the question of allocating a 25-donum land with the territorial boundaries of Al-Muthanna Cement Factory to invest it for erecting housing units that comprise schools , kindergartens, health centre and a mall. Part of the project shall be allocated to the workers of the factory. The selling of such units shall be on installments.

Eng. Al-Yasiri urged governmental departments to render all possible assistance in handing over the lands allocated to the investment projects, and promised to facilitate all steps in order to reach the designed goals for the reconstruction of the province.

Mr. Jawad expressed that all service departments of the province will expedite their efforts in implementing the infrastructure of the projects.

On the other hand, Mr. Aziz Kadhim Al-Issawi, Director of the Legal Department at Kufa Cement Factory promised forming a special committee to allocate the land for the project.

Worth mentioning that the MIC delegation had visited Malaysia and discussed housing questions with a number of Malaysian companies to implement this project. These companies expressed their desire to participate in the investment process in the province.

Al-Muthanna Provincial Council Chairman Visits MIC

Dr. Abdul Lateef Hassan Al-Hassani, Chairman of Al-Muthanna Provincial Council, stressed the importance of benefiting from international experiences in upgrading low-income economies to higher ones.

This was pointed out during his visit to MIC and his meeting with its Director General and staff.

He added that the local government looks upon MIC as the great hope for building and reconstruction of the province through the investment projects, pointing out that the 2010 budget allocated to the province is not sufficient to implement the project needed , so it is necessary to attract the investment companies to work here.

On the other side, Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, elaborated the role of the local government in supporting the investment process and facilitating all obstacles facing the investment before the amendments stipulated on the Investment Law.

Mr. Sa'ad Abdul Rasoul, Director of the Municipalities and MIC member ,expressed his serious attempts to hand over the lands to the investors so that they will complete their projects in the province.

Municipalities Minister Discusses Matters with MIC

Minister of Municipalities and Works Mr. Riyadh Ghareeb discussed with MIC delegation the investment process in the province , as well as the recent achievements.

The MIC delegation was headed by Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board.

During the meeting, questions regarding the mechanism of pricing the lands for investing companies were tackled. The pricing of a number of projects to be implemented were discussed in detail regarding the area and annual fees.

Preliminary approvals for the projected projects were taken.

The Minister expressed his full support for the MIC efforts and projects, as well as his admiration for its efforts to attract a number of investment projects into the province.

Talks in Malaysia

To develop the investment process and benefit from others' experiences in fields of investment, MIC delegation headed for Malaysia.

The delegation was headed by Eng. Amer Abbas Aziz, Assistant MIC Director General, and the membership of Mr. Ahmed Abdul Kadhim, Director of Administration and Financial Department and consultant Eng. Mu'ayad Kadhim Salih.

During the visit, meetings were held with a number of Malaysian companies wishing to invest in fields of housing and electricity.

The delegation held talks with Pikasa Company on possibilities of investment. The company expressed its desire to build a 500-1000 Mega Watt capacity power plant as needed by the province, after studying water resources needed for establishing such station, the land suitable for such project and possibilities of connecting it with the national electrical network.

Also, the delegation met Mr. Ibrahim Al-Shirbini, Chairman of Al-Shirbini Group for Civil Engineering and Construction, who expressed his readiness to invest in the province particularly in fields of hospital buildings and highways.

Another meeting took place with Ostap Company which is specialized in housing business. The company has a patent in prefabricated buildings that depend on cement with lesser costs.

It is hoped that other meetings will be held with this company to reach an agreement for building housing units for Southern Cement Company.

Under the Patronage of H.E. Prime Minister Samawa Leisure City Founded

Under the patronage of H.E. Prime Minister Nouri Al-Maliki, Samawa Leisure City was founded with the attendance of Mr. Riadh Gharib, Minister of Municipalities and Works, Mr. Ibrahim Salman Al-Mayali, Governor of Al-Muthanna, Dr. Abdul Lateef Hassan Al-Hassani , Chairman of the Provincial Council, Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board and a member of directors of the governmental departments.

The Prime Minister , during laying down the foundation stone, stressed the importance of activating the investment role to uplift the economic situation of the country, particularly in the near future which will witness a qualitative move in fields of building and reconstruction of Iraq.

The project, which will be implemented by the Green City for Investments Company, is one of the pioneering projects in the province. The city will have international equipment in playgrounds. The project will include restaurants, green spaces and a zoo with fine designs. It shall be completed within 12 months with a cost of about $ 13 millions.

Al-Muthanna Governor Supports MIC

Within the framework of enhancing the investment process in the province, Governor Ibrahim Salman Al-Mayali visited MIC headquarters.

He was received by Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board and his assistant Eng. Amer Abbas Aziz and a number of the Board directors and heads of MIC departments.

During the meeting, a comprehensive review for the work and its results achieved by the MIC, percentage of completion and obstacles facing the implementation process were tackled.

The Governor expressed his unlimited support for the MIC and his endeavors to terminate all obstacles that face the investment process, in order to expedite the development and reconstruction activities in the province.

He praised the work done by MIC personnel , describing them as "gigantic" in order to accomplish the national mission in building-up and reconstructing the province.

On his side, Eng. Adel D. Mohammed Al-Yasiri, Director General and Chairman of the Board, stressed that more efforts shall be made to attract bigger international investment companies with the hope of reaching better standards of development and progress in different economic, civilization and reconstruction aspects.

Dangers of Money recruitment on Iraqi Investment Future

Ali Hanoon Al-Moalla
Managing Director

With the late amendments on Iraqi Investment Law No. 13 of 2006, which gave greater flexibility to the Investment Law, as well as other facilities and trust for the local or foreign investors alike..... And with the greater efforts exerted to different Investment Commissions in Iraq, through propaganda and information campaigns to attract the greater number of foreign companies to establish greater investment projects and encourage the local investor to establish medium and small projects, a new dangerous phenomenon, which it is not a new one, that will endanger the success of the investment process , took place.

This state of affairs necessitates us to take full awareness and hurry up to fight it; namely money recruitment companies which began to be a source of anxiety because it sucks the financial belongings of the citizens for quick profits, which , in result, will lead to the non-interest of the local investor in investing in small and medium sized projects, due to his hopes to get more profits and supposed to be financial gains from these companies, which , in fact, are the hatch for fraud.

Most of the companies or (Mafias) work without any supervision. Dozens of citizens were victims of the companies. They recruited their money to achieve easy profits, but the results were the opposite.

Thus, it is important to increase citizens' knowledge and start informational campaigns to put an end , or, at least , limit such activities, including legislating laws that incriminate the work of these companies, because they are not investment companies, as well as not registered as such at the Companies' Registration Department or the Iraqi Stock Market., which is regarded the only organ guaranteeing the Iraqi and foreign investors.

We hope that all organs will cooperate to disseminate the investment and financial culture for the sake and benefits of the citizens and general public rights.

Monthly magazine
issued by M.I.C.
Public Relations Department

President of the Board
Editor-in-Chief
Eng. Adil D. Mohammed

Managing Director
Ali Hanoon Al-Moalla

News Editor
Kadhim Musafir Abid

Technical Advisor
Abdul Karim Yassin Al-Absawi

Photography
Amin Ali Dakhil

E-mail
Samawa_investment@yahoo.com

Web site
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

It is just a start ...
Our priorities are Coming
In Agriculture, Industry, Housing and Services

Editor-in-Chief/ Eng. Adil D.Mohammed
Director General/ Al-Muthanna Investment Commission

" Investment " is entering the Iraqi market as an economic and strategic choice for the mobilization of all production, service and tourism sectors, in a harmonically legislative , organizational and marketing outlook aiming at attracting capitals, and increase investors' confidence.

The conference held is but a confirmation of the healing status of Iraqi economy and its readiness to gain its distinguished place as the most promising economy in the area due to its available potentialities, resources and human power for a capable market and active environment.

The attempts made to decrease obstacles and challenges that faced the implementation process , including the multi-faced interpretation of governmental laws and regulations, which led to pressures put on the implementation of these laws and, subsequently, development, were new impetus and serious desire to achieve real accomplishments.

Generally speaking, Iraq has a unique economic situation that makes a real challenge before the building-up and reconstruction march, because it depends in budget (working and investment) and other emergency spending, on one instable source that reaches to 85% of the local production. In fact, this state of affairs puts us under heavy burden, which necessitates to find new active ways and resources to activate a strategy of drastic economic reform, based on the diversity of resources, lessen the dependence on oil resources, and increasing income from other sectors.

This necessitates having a unified vision, agenda, directions and goals that will , at the end, increase economic diversification and facilitate the flow of investment capitals and financial resources in industrial, agricultural, trade, architectural, touristic , services and other infrastructural aspects, as well having greater attention to natural sites.

In the light of optimism and good expectations for increasing the income of the investment activities in 2010, particularly after the first amendment of Investment Law, over passing the obstacles of allocating the land and symbol rent prices , increasing trust in the existing laws, the availability of secured environment and the increase in the investment culture, following London and Washington conferences and forums that took place in Istanbul , Cairo and Germany, in addition to local seminars, all led to a real work in projects and other working facilities.

Yes... The radical reform is a long intermingled process, but the main thing is to start a comprehensive strategic project that aims at the depth of the economic infrastructure depending on a number of visions that takes care for the details of the reform process towards:

- Overall rehabilitation of the legislative and legal environment to translate the goals into working programmes for the implementation and in the service of development strategy.
- The strong belief and faith in the (investment strategy) to achieve radical changes in the economic and social structure, which facilitate the flow of the capitals, marketing of work opportunities, minimizing time , granting easy permits and determining work sites.
- Activate the potentialities of the private sector to participate in the investment process , clarifying its role and having new visions that will transcend hesitations.
- Enabling the banking mechanism to contribute in the investment activities.

Alongside this interest, and for achieving comprehensive development, it is necessary to put a policy that takes off the potentialities of the unworkable public and private potentialities on the basis of investment partnerships, according to sectoral priorities, in order to maximize the investment turnover, and benefit from others' experiences in transforming from overall, central markets to the market economy, without any shocks.

We are fully believe that we are optimistic that 2010 will witness a real investment turn, changing chances into real agendas that will enter into implementation.

We are sure we will celebrate to give our people in the province a feeling with hope and future. By this vision, we will face, collectively, all challenges, and work in a spirit of changing dreams into realities, and enable the Province to have a shining investment reputation.

In this context, Al-Muthanna Investment Commission took steps for endorsing plans, handing-over sites with encouraging prices, arranging new permission, and receiving new requests.

The Commission, with well-studied agenda, gave greater consideration for building housing units, agricultural investment, both anima and botanical sector, as well as the industrial aspects of these projects in order to uplift the countryside standards. The countryside is a greater force for marketing and labor chances to meet the expanding needs for food and accommodation. In other words, the real investment looks for permanent accommodation and long-term development.

Yes, again, it is the start. We, with all confidence and determination, will continue taking care in our priorities in commodities and services sectors, with the support of the central government, as well as the local one, and the National Investment Commission.

We will continue our investment culture, organization work inside the Commission, and look forward to create a Province that will meet future needs with important economic changes.

فرص استثمارية واعدة

يسر هيئة استثمار المثنى ان تدعو المستثمرين كافة العراقيين والعرب والاجانب في محافظة المثنى في القطاعات العقارية والسياحية والصناعية والزراعية.
وتلتزم الهيئة بتقديم جميع الحقوق والامتيازات التي يضمنها قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمرين الكرام.
وتتوفر في محافظة المثنى جميع مقومات نجاح عملية الاستثمار (الامن المستتب - الايدي العاملة - المواد الاولية - مساحات الارض الشاسعة).
كما يضمن قانون الاستثمار العراقي مناخاً استثمارياً ملائماً لحفظ حقوق وحماية المستثمر.

Promising Investment Opportunities

Al-Muthanna Investment Commission is pleased to invite all Iraqi , Arab and foreign investors to invest in Al-Muthanna Province in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors.
The Commission undertakes to provide all assistance, guarantees and merits stipulated in Law number 13 of 2006.
There are possibilities to invest in real estate , tourism , industrial and agricultural sectors due to the availability of durable security, manpower , raw materials and spacious lands.
The Iraqi Investment Law guarantees suitable investment climate, as well as the protection of the investors' rights.